مجلة اتحاد الجامعات العربية للآداب المجلد 16 العدد 2، 2019، ص ص 433- 466

دور "المتكلم" في مرحلتي "نشأة النحو العربي ونموّه"

دراسة في ضوء بعض الأنظار الحديثة

فارس علي السعود* وفيصل إبراهيم صفا **

تاريخ الاستلام 2018/11/1 تاريخ القبول 2019/2/20

ملخص

يهدف هذا البحث إلى تحديد دور "المتكلم" في التراث النحوي العربي، في مرحلة نشأته ومرحلة نموّه؛ وذلك بعد العناية الفائقة التي أولتها دراسات الخطاب وتراكيبه - في العصر الحديث - لكل من "المتكلم" و"المخاطب" بوصف كل منهما عنصراً ذا أثر في الموقف الكلامي، وكذلك بعد ما أسفرت عنه تلك العناية من حملِ المهتمين بالدرس اللغوي العربي القديم على تفحّص هذا الدرس. لقد عُنِيَ هذا البحث بإبراز ما انطوى عليه ذلك الدرس القديم من مفاهيم تحكّمت في تحليل النحاة القدماء للكلام (الخطاب)؛ فكانت النتائج باهرة، في صعيد العمق ورعاية عناصر الموقف الكلامي- وعلى الأخص "المتكلم"، وكانت داحضة لتهمة من أهمّ التهم التي وجهت للنحو العربي، ألا وهي عناية هذا النحو بشكلانية الكلام ومعيارية قواعده فيه.

الكلمات المفتاحية: دور، المتكلم ، النحو العربي، مرحلة النشأة، النمو، الأنظار الحديثة.

تمهيد:

بنيت المنظومة النّحويّة في الفكر النّحويّ العربيّ على أسس سياقيّة لغويّة وغير لغويّة؛ فاللغويّة منها معنيّة بضبط بنى التراكيب اللغوية على المستوى الأفقي تقديمًا وتأخيرًا، وإظهارًا وإضمارًا، وغير ذلك من الظواهر اللغوية التي من الممكن أنْ تطرأ على التركيب على وَفق نظام من العلاقات اللغوية المترابطة بين العناصر اللغوية داخل التراكيب المستعملة على اختلاف

© جميع الحقوق محفوظة لجمعية كليات الآداب في الجامعات الأعضاء في اتحاد الجامعات العربية 2019.

* طالب دكتوراه، قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك

** أستاذ في قسم اللغة العربية، جامعة اليرموك.

صورها. أمّا غير اللغويّة فغاية ما يسعى النحاة إلى تحقيقه بها ضبط بنى التراكيب اللغوية على المستويين الأفقي والرأسي وفق نظام من العلاقات اللغوية والسياقية؛ بهدف تحقيق معيارٍ من الصواب النحوي المشفوع بالصواب السياقي، أو العكس؛ فهذان الصوابان يكمل أحدهما الآخر. فالسياق غير اللغوي، بجميع أركانه (المتكلم، والمخاطب، والمشاهدة، والحضور،...إلخ)، يولِّد المنجزات اللغوية ويبدعها، في موقف كلامي معين مباين لغيره من المواقف التي تتطلب منجزات لغوية مغايرة بالفعل أو بالقوة، انطلاقًا من أنّ مقامات الكلام والمخاطبين متفاوتة؛ فمقام الشكر مباين لمقام الشكاية، ومقام التهنئة مباين لمقام التعزية، ومقام المدح مباين لمقام الذَّمِّ والقدح والهجاء، ومقام الترغيب مباين لمقام الترهيب؛ فما يناسب أحدها لا يناسب غيره، ولكلٍ مقتضى غيرُ مقتضى الآخر[1]. فالمناسبة ومستوى المخاطب من الأبعاد غير اللغوية التي يراعيها المتكلم المبدع، عند اختيار مفرداته وتراكيبه، حرصًا منه على فهم الكلام مبنى ومعنى وقضية على الوجه المراد من غير لبس؛ لهذا ينبغي على المتكلم "أن يعرف أقدار المعاني، ويوازن بينها وبين أقدار المستمعين وبين أقدار الحالات، فيجعل لكل طبقة من ذلك كلامًا ولكل حالة من ذلك مقامًا، حتى يقسم أقدار الكلام على أقدار المعاني، ويقسم أقدار المعاني على أقدار المقامات، وأقدار المستمعين على أقدار تلك الحالات"[2].

ولأنّ المتكلم ركنٌ رئيسٌ من أركان السياق فإنّ الخطاب الكلامي يتحقق بوجوده وينعدم بفقدانه أو بغيابه؛ لهذا اعتمده نحاة العربية في بناء أحكام النحو العربي وتفسير بعض ظواهر العربية وتسويغها، في ظل الممارسة التاريخية للعمل النّحوي درسًا وتدريسًا وتنظيرًا في المراحل الآتية، وهي مراحل مقتبسة - مع قليل من الاختلاف في بعض المدد الزمنية - من الأستاذ حسن الملخ [**]:

- مرحلة النشأة والتكوين: من مطالع القرن الهجري الثاني إلى أواخره.
- مرحلة النمو: من أواخر القرن الهجري الثاني إلى أواخر القرن الثالث الهجري.
- مرحلة النضج والازدهار: من أواخر القرن الثالث الهجري إلى أواخر القرن الخامس الهجري.
- مرحلة الاستقرار والمراجعة: من القرن السادس الهجري إلى القرن الثامن الهجري.

أما العمل في هذا البحث فمنصبّ على المرحلة الأولى، مرحلة نشأة النحو وتكوينه، والمرحلة الثانية، مرحلة نموّه. ولا بدّ هنا من الإشارة إلى أن الحديث عن هاتين المرحلتين مهم؛ نظرا إلى عدّ بعض الدارسين لهما مُظلِمتين على نحوٍ ما. هذا، والحديث عنهما ليس مقطوع الصلة عن المراحل الأخرى المذكورة أعلاه، فقد أولاها الباحث اهتمامه في بحث آخر.

دور المتكلم في مرحلة نشأة النحو وتكوينه (من مطالع القرن الهجري الثاني إلى أواخره):

يظهر اعتمادُ النحاةِ المتكلمَ، في سياق الحديث عن نشأة النحو العربي وتكوينه، في المرويّات التي ذكرها أصحاب كتب التراجم عن أوليات التّقعيد النحوي والنّقد اللغوي. وقد تجلّت تلك المرويّات في إطار ترجمة ثلاث شخصيات من أعلام اللغة والنحو. ويعمل هذا البحث على تبيّن دور (المتكلم) في منظور كل منهم، وذلك على النحو التفصيلي الآتي:

1. دور المتكلم في منظور عبد الله بن أبي إسحاق الحضرميّ، المتوفى سنة (117هـ)[3]:

ابن أبي إسحاق الحضرميّ من أوائل النحاة الذين **مَعْيَروا** النحو العربي بمعايير قياسية مستنبطة من كلام العرب؛ فلقد أعمل معيارية القاعدة في كل ما ينطق به العرب، في ممارساتهم اللغوية ذات الأوساط الاجتماعية المتعددة والمختلفة؛ فما وافق تلك القاعدة كان مقبولاً مرتضًى عنده، وما خالفها ردّه على متكلمه أو بحث له عن وجه مسوّغ تجيزه قواعد النحو؛ إذ "كان شديد التجريد للقياس"[4] ومعنيًا بطرد القاعدة على وتيرة واحدة، حتى شجر بينه وبين الفرزدق (ت 110هـ)[5] شجار نحوي معروف انتهى بتسليم الفرزدق بمعايير ابن أبي إسحاق، فعندما قال[6]:

مُسْتقبِلين شَمالَ الشأمِ تَضْرِبُنا بحاصبٍ كَنديفِ القُطْنِ مَنْثورِ

على عَمائِمنا يُلْقَى وأرْحُلِنا على زواحفَ تُزْجَى مُخُّها ريرِ[7]

قال له ابن أبي إسحاق:" أسأت، إنما هو(ريرُ). وكذلك قياس النحو في هذا الموضع"[8]؛ لأنّ كلمة (ريرُ) جاءت خبرًا للمبتدأ (مخها)، وحق خبر المبتدأ أن يأتي مرفوعًا أو في حكم المرفوع؛ بحكم ركنيّتِه في الجملة[9]، ووظيفته النّحويّة الموقعية.

وأخذ ابن أبي إسحاق على الفرزدق قوله[10]:

وعضُّ زمانٍ يا ابنَ مَرْوانَ لم يَدَعْ من المالِ إلا مُسحتًا أو مُجَلَّفُ

فقال: "على أي شيء رفعت مجلّفًا؟ قال: على ما يسوؤك"[11]. وفي رواية "علينا أن نقول وعليكم أن تتأولوا"[12]؛ لأنّ المعيار هو مجيء كلمة (مجلَّفُ) منصوبة بالعطف على (مسحتًا)؛ ذلك أن العطف من التوابع، والتابع يأخذ حكم متبوعه رفعًا ونصبًا وجرًّا، وكلمة (مسحتًا) منصوبة؛ فيجب في معطوفها النصب.

وقد استمرت الخصومة بينهما، وكثرت طعون ابن أبي إسحاق في شعره، مما حمله على هجائه، فقال[13]:

فَلَوْ كانَ عبدُاللهِ مَوْلًى هَجَوْتُهُ / ولكنّ عبدَ اللهِ مَوْلَى مَوالِيا

فعقّب ابن أبي إسحاق على هذا البيت بقوله: "ولقد لحنت أيضًا في قولك: مولى مواليا، وكان ينبغي أن تقول: مولى موالٍ"[14]؛ ذلك أنّ كلمة (مواليا) اسم منقوص غير معرّف وغير مضاف وفي موقع جرّ. لم ينكر ابن أبي إسحاق على الفرزدق هجاءه له بقدر ما أنكر عليه مخالفة المعيار النحوي عندما أثبت الياء في كلمة (مواليا)، والأصل حذفها، باعتبارها اسمًا منقوصًا نكرة وليست في حالة نصب.

وما إنْ بلغ الفرزدق انتقاد الناس له، في بيته السابق، قال: "فما بال الذي يجرّ خصييه في المسجد ـ يعني ابن أبي إسحاق ـ لا يجعل له بحيلته وجهًا؟"[15].

ذهب النحاة واللغويون إلى أنّ الفرزدق لم يلحن، في قوله (مواليا)، وأنّ إثبات الياء في آخر الاسم المنقوص على هذه الشاكلة جاء موافقًا لغة بعض العرب[16]. ومن ذلك ما نصّ عليه التنوخي (ت 442 هـ)[17]، بقوله: "وأبو عمرو والخليل وسيبويه يجعلون هذا من ضرورة الشعر"[18]. وقد جاء عند سيبويه أنّ مستعملي اللغة والمتكلمين بها لمّا "اضطرّوا إلى ذلك في موضع لا بدّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل"[19].

وأوضح المبرِّد المسألة بقوله: "فإن احتاج الشاعر إلى مثل جوارٍ فحقه، إذا حرّك آخره في الرفع والخفض، ألاّ يُجريه، ولكنه يقول: مررت بجواريَ، كما قال الفرزدق...."[20]؛ أي أنّه يسوّغ لمستعمل اللغة (المتكلم) أن يثبت الياء في آخر الاسم المنقوص النكرة المجرور، مع بقائه ممنوعًا من الصّرف، ثم يعقب بأنّ المتكلم "أجراه للضرورة مُجرى ما لا علة فيه"[21]، بمعنى أنّ المتكلم أجرى المعتل مُجرى الصحيح في أصل الوضع؛ ذلك أنّ الشاعر (المتكلم/ مستعمل اللغة) إذا اضطرّ ردّ الأشياء إلى أصولها[22].

وأوضح أبو نصر الحسن الفارقي، المتوفى سنة (487 هـ)[23]، أنّ ما جاء في شعر الفرزدق لا خطأ فيه، وأنه ليس "لحنًا على الحقيقة؛ لأنه أجرى المعتل مُجرى الصحيح"[24]، مما اضطرّ الشاعر إلى "الإتمام والإجراء على الأصل كراهة للزحاف"[25] والعِلل. فالشاعر (المتكلمُ مستعملُ اللغة وابنُ بيئتها الاجتماعية والثقافية) يحاول أن يحدث تغييرًا في بعض الاستعمالات اللغوية المألوفة؛ فيأتي كلامه في ظاهره خارجًا على معيار القاعدة النحوية واللغوية ومخالفًا لها، لكن عدم مراعاته المعيارَ النحوي قد يوجد له ما يسوّغه ويجيزه في ظلّ سياق الخطاب الكلامي وفي إطار مبدأ "المناسبة"[26]. فمن أجل أن يعبّر المتكلم عن مقصده يلجأ إلى أنماط من الاستعمالات اللغوية الدالة على مقصده والمعبرة عنه، اتفقت مع ظاهر المعيار النحوي أو جاءت مخالفة له. ويترك باب التأويل والتفسير والتقدير على سَعته أمام النحاة؛ ليتحقق لهم طرد قواعد النحو وضبط صناعته.

وعليه كان من الممكن أن الفرزدق (المتكلم) قصد من مخالفة ظاهر القاعدة النحوية أن يلفت انتباه المخاطَب إلى مقصد آخر مُستَكِنّ خلف هذا الاستعمال؛ فجاءت المخالفة لحثّ المخاطب على استكناه المقصد الذي ينحوه في خطابه الكلامي. هذا من جهة، ومن جهة أخرى لم يخرج المتكلم (الفرزدق) على قواعد النظام اللغوي، بل أحدث انزياحًا قاعديًا، ضمن ممكنات هذا النظام؛ بمعنى أنّه خرج على القاعدة اللغوية بقاعدة أخرى كاشفة عن المقصد الذي يبتغيه في خطابه الكلامي، وقد ترك مدارات التأويل متاحة دون تقييد أو تحديد.

وهذا يشير إلى أنّ المتكلم أهمل قاعدة الاسم المنقوص في خطابه، واستثمر قاعدة صيغة منتهى الجموع؛ إذ تُجيز له إظهار الفتحة، في حالة الجر عِوضًا عن الكسرة، بعد الحرف الأخير، مما يساعد على تشكُّل "الألف للإطلاق"[27]. ومقام هذا الخطاب مقام ذم وسخرية وهجاء، والإتيان بألف الإطلاق فيه بيان مدى تهكّم المتكلم وسخريته من مهجوّه؛ وبهذا تكون الألف قد زيدت آخرا، من ناحية صوتية، للتطريب والترنم[28]. وكأنّ معنى الخطاب ومقصوده مُستَكِنّ في دلالة كلمة (مواليا) على العبودية والذل، و"الرجل إذا كان ذليلاً يوالي قبيلة وينضمّ إليهم ليعتزّ بهم، وإذا والى مولى كان أذلّ ذليل"[29]. وهكذا كان ابن أبي إسحاق، (مولى موالٍ)، "وهذا مبالغة في الهجو"[30].

إنّ انزياح الخطاب الكلامي من قاعدة إلى غيرها، في هذا السياق، ساعد على تشكُّل المعنى والمقصد الذي أراده المتكلم؛ من إظهار بذاءة الهجاء، ودناءة منزلة المهجوِّ نسبًا، لكنه (أي المتكلم) ألمح إلى هذا المعنى والمقصد على نحو غير مباشر؛ إذ ترك الانزياحَ القاعدي وما يرافقه من متعلقات، كإثبات الياء في آخر الاسم المنقوص الممنوع من الصرف وإطلاق الصوت بالألف، ليعبّر عن مقصده وينبّه عليه.

في مقابل ذلك، نلحظ أنّ ابن أبي إسحاق لا يألو جهدًا، في محاولة إلزام مستعمل اللغة وابن بيئتها بوجه من الوجوه الممكنة التي يتيحها النظام اللغوي؛ حرصًا على **مَعْيَرَة** الظاهرة النحوية، وطرد القاعدة النّحوية على وتيرة واحدة، وفي ذلك تضييقُ مساحة الاستعمال اللغوي الممكنة أمام المتكلم في بناء التراكيب، وفيه تقييد لاستثمار البنى اللغوية الدالة على المقاصد التي يريد المتكلم إيصالها إلى المخاطب وتنبيهه عليها ضمن المواقف الخطابية وأبعادها السياقية.

إنّ مما يسوّغ محاولة تقييد النحاة حرية المتكلم، في اختيار ما يتسق مع مواقفه الخطابية بما يحقق مقصده، أنّهم معنيون بفرض سلطان القاعدة النحوية على جميع الاستعمالات اللغوية، في أبسط صورها وأقربها تناولاً وأسرعها إفهامًا، من غير اللجوء إلى التقدير أو التأويل، وهم على دراية بأنّ التأويل منتهاه الوصول إلى القواعد الضابطة لجميع الاستعمالات اللغوية ذات الأبعاد الدلالية والتداولية المتعددة والمتنوعة؛ لهذا غضّ بعض النحاة النظر عن الظروف

الاجتماعية الملابسة لاستعمال اللغة بتراكيبها وأساليبها كافّة، ولم يستعينوا بعناصر غير لغوية في تعليل الظواهر اللغوية والنحوية وتفسيرها.

2. عيسى بن عمر الثقفيّ، المتوفى في حدود سنة (149هـ)[31]:

مبتنى الأحكام النحويّة عند عيسى بن عمر قائم على وَفق ثنائية القلة والكثرة؛ إذ جعل الكثرة معيارًا ضابطًا لكلام العرب، وتسويغ مقبوليته. وقد تجلّى هذا المعيار عنده، على وَفق ما يرويه أصحاب كتب التراجم، حين اتخذ من الكثرة منهجًا ومستندًا في بناء كتابيه وتأليفهما. أما ما جاء مخالفًا لهذا المنهج فقد عدّه لغات للعرب[32]؛ ذلك أنّ عيسى بن عمر سلك منهج أستاذه ابن أبي إسحاق في شدة التمسّك بالقياس والاعتداد به[33]؛ بهدف طرد القاعدة النحوية على وتيرة واحدة. ولا يعني هذا أنّ ما حُمِل على لغة من لغات العرب ليس صحيحًا، بل هو مقبول ومستعمل في إطار زمانه ومكانه. ولعله عُدّ مقبولاً عند أحد من النحاة لموافقته وجهًا من وجوه العربية.

أخذ عيسى بن عمر بمبدأ (كثرة الاحتمالات التّخريجيّة)، من بين الممكنات الإعرابيّة المتاحة على وَفق معطيات النظام اللغوي في العربية، وعلى نحو لا يخرج فيه أحد الممكنات على القاعدة ولا يبتعد بالخطاب النّحوي عن المقصد الذي قد يريده المتكلم. وكان عيسى يصدر عن هذا المبدأ تقعيدًا وتوجيهًا وقبولاً وردًّا. ويعود تبنّيه له إلى أنّه كان "ينزع إلى النصب في أكثر أوجه الإعراب"[34]، والنصب في العربية أكثر الإعراب طرقا ووجوها[35].

لعلّ المراد بذلك أنّ الموقع الإعرابي للعنصر اللغوي يحتمل غير ما علامةٍ إعرابية رفعًا ونصبًا وجرًا، وكلٌ من هذه العلامات مرتبط بالمؤثّر في وجودها وبما يسوِّغها ويجيز استعمالها؛ فهي ذات وجه مقبول أو أكثر من بين الممكنات الإعرابية. وعلى الرغم من أنّ الاستعمالات المتاحة أمام المتكلم متعددة، فقد كان عيسى بن عمر شديد التقييد لها بوجه النصب من بين الأبدال الموقعية المختلفة إعرابًا، وإذا جاء المتكلم بوجه إعرابي على غير النصب، لم يحظ بالمقبولية عنده، وسعى إلى تأويله بأحد وجوه النّصب.

وربما خالف عيسى، في تأويل وجه النصب، غيره من النحاة، من ذلك أنّه كان يقرأ قوله تعالى: {يا جبالُ أوِّبي معه والطيرَ} [سبأ من آية 10] بنصب كلمة (الطير)، في حين أنّ أبا عمرو بن العلاء كان يقرؤها بالرفع. وتأوّلها عيسى بن عمر على النداء، في حين ذهب أبو عمرو بن العلاء إلى أنّ النداء يستوجب الرفع لا النصب، ووجهُها- عند أبي عمرو- أن تكون منصوبة على تقدير (وسخرنا له الطيرَ)، بدليل أنها جاءت متبوعة بقوله تعالى: {ولسليمان الريحَ} بنصب كلمة (الريح)[36]. وفي هذا الذي يقول به عيسى تضييق لواسع، وهو بهذا أشدّ تقييدًا للمتكلم من أستاذه ابن أبي إسحاق.

في اختيار عيسى بن عمر النصب، عند تباين أساليب المتكلم في التعبير عن مقاصده واحتمال غير ما حكم نحوي، إشارة إلى قاعدتين أخذ بهما من غير أن يصرح بهما:

القاعدة الأولى هي: الأصل في العمل؛ إذ إنّ الأصل في العمل في العربية للأفعال[37]، والأفعال من العوامل اللفظية، وهي تعمل النصب ظاهرة ومضمرة. ومن المعلوم أنّ العوامل اللفظية أقوى العوامل تأثيرًا في العناصر اللغوية، داخل التراكيب، على اختلاف سياقاتها.

أما القاعدة الأخرى فهي: إيثار الخفة في الاستعمال؛ ذلك أنّ اختيار وجه النصب فيه - عند عيسى - ميل نحو الخفة؛ إذ ينحو المتكلم - بحسب ما يرى عيسى - بخطابه، على اختلاف أساليبه، نحو الخفة وينفر من الثقل. ومن طباع العرب أن تميل إلى اختيار الأخف على لسانها، ما لم يكن ذلك مُخِلاً بمقصدها من كلامها - كما يرى بعض القدماء[38]. ومن الممكن أنْ تنضوي الخفة - في نظر بعض المحدثين - تحت قانون "الاقتصاد اللغوي"[39]؛ ذلك أنّ المتكلم يحاول إيصال ما في ذهنه أو نفسه من أفكار وتصورات، بأقل جهد عضلي، وأقل زمن ممكن[40]. ومن المعلوم أنّ النصب أخف من الرفع؛ بدلالة كثرة الاستعمال في اللغة العربية؛ ولهذا كانت الفتحة أخف من الضمة والكسرة بدلالة كثرة مواضع استعمالها (أي الفتحة) في بناء الكلام العربي؛ فقد أُعطيت المفعولات وأشباهها الفتحة أو ما ينوب عنها، وهي أخف العلامات الإعرابية - في نظر علماء العربية القدامى ومن يتابعهم من المحدثين، في حين تمتعت العناصر الركنية في الجملة، بالضمة أو ما ينوب عنها، والضمة - عندهم كذلك - أثقل العلامات الإعرابية، بدلالة قلة الاستعمال في اللغة العربية. وانطلاقًا من هاتين القاعدتين أخذ عيسى على النابغة رفع (ناقع)، في قوله[41]:

فَبِتُّ كأنّي ساوَرَتْني ضَئِيلَةٌ مِنَ الرُّقْشِ في أنْيابِها السُّمُّ ناقعُ

فقال: "وجهه أن يكون (السُّمُّ ناقعًا)"[42]، على أساس مجيء كلمة (ناقعًا) حالا منصوبة، على الرغم من أنّ إبقاءها بالرفع لا يخرم القاعدة النّحوية؛ إذ من المحتمل أن تعدّ خبرًا للمبتدأ (السُّمُّ)، وقد تقدم متعلّقها (في أنيابها) على المبتدأ والخبر. إنّه بهذا التوجيه يُلزِم الشاعر (المتكلم) بوجه واحد من الاستعمال، استثمارًا لأصالة الأفعال في العمل النحوي، والأصل الخفة في الاستعمال، مع أنّ المتكلم ههنا مخير في توظيف غير قاعدة نحوية؛ ليتسق خطابه على وفقها، دون أن يخرم غيرها من قواعد النظام اللغوي. وبهذا يكون عيسى بن عمر من الذين لا يتيحون للمتكلم حرية اختيار ما يشاء من القواعد النحوية الضابطة لخطابه والمحققة لمقصده منه.

3ـ أبو عمرو بن العلاء المتوفى، في حدود سنة (154هـ)[43]:

أبو عمرو بن العلاء من العلماء المبرّزين في اللغة والنحو، واشتهر بأنّه "يسلِّم للعرب ولا يطعن عليها"[44]، في جانب استعمال اللغة وتداولها؛ لأنّهم أهل الفصاحة وأصحاب السليقة

اللغوية. وقد اشترط في أحكامه النّحويّة أن تكون مبنية على الكثير المطّرد من كلام العرب. ويتجلّى هذا المنهج عنده في ما يرويه ابن نوفل من أنّه سمع أباه يقول لأبي عمرو بن العلاء: "أخبرني عمّا وضعت مما سمّيته عربيّةً، أيدخل فيها كلام العرب كلُّه؟ فقال: لا، فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجّة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمّي ما خالفني لغات"[45]؛ ذلك لصدوره عن أصل "السماع عن العرب"[46] في بناء الأحكام واستنباط القواعد النّحوية وتعميمها. وقد خالف بهذا معيارَ الكثرة عند عيسى بن عمر الثقفي؛ إذ كان معيار الكثرة عند الثقفي مبتنى على أساس كثرة الاحتمالات التّخريجيّة للوجه النّحوي الواحد، وبخاصة وجه النّصب. أمّا معيار الكثرة عند أبي عمرو بن العلاء فقائم على ما كَثُر استعماله وتداوله، على ألسنة أبناء اللغة الفصحاء، وصَحَّ أن تطّرد به قاعدة نحوية. وهو بهذا متمسّك بمعيارية أستاذه ابن أبي إسحاق، في بناء الأحكام النّحويّة، وتقنين الظواهر اللغوية؛ فما خرج على حدٍّ كثير الاستعمال والتداول، على ألسنة العرب المُعتدّ بلغتهم، جعله شاذًّا، لا يخضع للقواعد المطردة.

ومع أنّ أبا عمرو بن العلاء من أشدّ النّحاة تسليمًا للعرب في كلامها، فقد طعن على بعض الشعراء، من ذلك تخطئته لذي الرُّمة في قوله[47]:

حَراجيجُ ما تَنْفَكُّ إلا مُناخَةً على الخَسْفِ أو نَرْمِي بها بَلَدًا قَفْرا

حيث أدخل (إلا) بعد (ما تنفكّ)، و(إلا) لا تدخل معها ولا مع أخواتها؛ ذلك أنّ (ما) ها هنا إخبار وليست نفيًا[48]، فـ "ما تنفك وأخواته بمعنى الإيجاب من حيث المعنى، لا يتصل الاستثناء بخبرها"[49]. وفي هذا إشارة إلى أنّ ما يستوجب على المتكلم، عند بناء تراكيبه اللغوية في خطاباته الكلامية المتنوعة، أن يراعي مدى اتساق خطابه تركيبًا واستعمالاً مع حتمية القاعدة النحوية المنضبطة المطردة؛ كي لا يُحكَم على مبتناه اللغوي بعدم المقبولية وبالخطأ؛ فالتراكيب اللغوية واستعمالاتها محكومة بالسياقات اللغوية المنضبطة بحتمية القاعدة النّحوية.

وقد يصرِّح أبو عمرو بن العلاء بحُجّيّة بعض الشعراء في اللغة، إلا أنّ ذلك لم يمنعه من تخطئته في شعره؛ لأنّ شعره أو بعضه لم يرقَ - في نظر أبي عمرو - إلى مستوى الحُجّة في التقعيد النحوي؛ فلا يبنى على شعره قاعدة، ولا يقاس عليه. وهذا يعني أنّ الحُجّة شيء والنجاح في الحجّيّة عند النحاة شيء آخر؛ لهذا يشترط تكامل الحُجّة والحُجّيّة في كلام العرب؛ لتطّرد القاعدة، وينضبط الاستعمال. فمن ذلك أنّه كان يقول: "عمر بن أبي ربيعة حجّة في العربية"[50]، غير أنّه خطّأه في قوله[51]:

ثم قالوا: تُحِبُّها، قُلْتُ: بَهْرًا عَدَدَ القَطْرِ والحَصَى والتُرابِ

فقال أبو عمرو بن العلاء: "كان ينبغي أن يقول: (أتحبّها)؛ لأنّه استفهام"[52]. لكنّ أبا عمرو بن العلاء لم يراعِ سياق الحال (السياق غير اللغوي) الذي قيل فيه الكلام؛ إذ كان من الممكن أن يفسِّر عدم مجيء أداة الاستفهام ضمن السياق اللغوي للبيت الشعري، وأن يبيّن ما يسدّ مسدّها في ضوء لجوء المتكلم إلى التنغيم في مثل هذا الموضع؛ فالتنغيم أقوى تأثيرًا في إبراز المعنى الذي قصده المتكلم من الإتيان بأداة الاستفهام؛ فهو مرتبط بالجانب الوجداني الانفعالي للغة من جهة المتكلم والمخاطب معًا؛ فبه يستطيع المتكلم أن يجلِّي المعاني المستكنة في نفسه وفي ذهنه دون أنْ يستعمل كثيرًا من عناصر اللغة وأساليبها التعبيرية.

وفي رواية أخرى، قال أبو عمرو: "وله وجه إن أراد الخبر ولم يرد الاستفهام.... كأنه قال: أنت تُحبُّها على جهة الإخبار"[53]. وحتى لو قبلنا هذا الوجه من تلقي أبي عمرو للبيت، فإن معنى الاستفهام ما زال قائمًا ومُستكِنًّا في صيغة الإخبار.

هذا من جانب، ومن جانب آخر فإنّ الاستفهام يقتضي جوابًا، والجواب ظاهر في قوله: (بهرا)، ولا يتحقق ذلك إلا إذا سُبق بطلب العلم عن أمر مجهول، بعنصر استفهام لفظي كان ذلك أو ببنية لغوية ذات نغمة استفهامية. وفي الأحوال كلّها فإن الاحتمالات المتحدث عنها (هنا: الاستفهام والإخبار) لم تكن لترد لو كان المستنَد إليه هو المنطوق لا المكتوب المقروء.

من الممكن القول - تأسيسًا على ما تقدّم - بأنّ أبا عمرو بن العلاء كان يقدّم النص اللغوي على سياق الحال في تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها؛ استمساكًا منه بمنهجه، في استنباط أحكام اللغة وبناء قواعدها، على ما كَثُر استعماله وتداوله في البيئات اللغوية ذات السليقة والفصاحة.

دور المتكلم في مرحلة نمو النحو العربي (من أواخر القرن الهجري الثاني إلى أواخر القرن الثالث):

أولاً. دور المتكلم في كتاب سيبويه:

يمثّل كتاب أبي بشر عمرو بن عثمان بن قَنْبَر، الملقب بـِ (سيبويه) والمتوفى في حدود سنة (180هـ)[54]، النظامَ اللغوي للعربية ببعديه الشكلي والاجتماعي، في مرحلة نمو النحو العربي؛ فإلى جانب العناية في الكتاب بالسياقات اللغويّة للتراكيب وبالكشف عن العلاقات التي تربط بين العناصر اللغوية فيها، يتكشّف فيه أيضًا الاهتمام مجلِّيًا بالسياقات غير اللغوية (الاجتماعية) بجميع عناصرها ومكوناتها[55]، أثناء تناول الظاهرة اللغوية؛ تحليلاً وتفسيرًا وتعليلاً وقبولاً وردًّا؛ ذلك أنّ سيبويه في كتابه قد نبّه على مقاصد العرب (المتكلم) في كلامها وألفاظها، ولم يقتصر حديثه على بيان أنّ الفاعلَ مرفوع والمفعولَ به منصوب، إلخ.. وإنما تجاوز ذلك إلى التفتيش عن المعاني التي تُصرّف عليها وجوه الكلام في أساليب العربية على وفق مراد المتكلم ومقصده[56].

يُعَدّ (المتكلم) أحد أهم الأركان الرئيسة في السياق غير اللغوي؛ وقد كان حضوره بارزاً في كتاب سيبويه، أثناء تحليل الظاهرة النحوية وتوصيفها؛ فقد عدّه مدار العناية والاهتمام؛ فيُصدَر عنه تحقيقًا لمقصديته وتجلية لها في بناء القاعدة النحوية، وعدّه كذلك مرجعاً في التوجيهات النّحوية وتعليلها، وفي تسييق الظاهرة اللغوية.

1. "مبدأ الأهمّيّة"[57] والمتكلم، عند (سيبويه):

يقرّر سيبويه حكما من أهم الأحكام التي ابتُنِيَ عليها النحو العربي؛ فهو يستند إلى مقصد المتكلم وما يسعى إلى تحقيقه من الكلام، وفق أنساق ذهنيّة تركيبية تحقق مقصده من جهة، وتضبط استعمالاته اللغويّة تركيبًا ودلالة من جهة أخرى. ومن الممكن الاصطلاح على هذا الدستور بِـ (**مبدأ الأهمّيّة**). وهذا ما أوضحه بقوله: "إنّما يقدّمون الذي بيانه أهم لهم وهم ببيانه أعنى، وإن كانا جميعًا يهمانهم ويعنيانهم"[58]. غير أنّه، غفر الله له، لم يلتفت إلى بيان مواطن العناية والاهتمام في بنية التقديم والتأخير، في الخطاب الكلامي على اختلاف تشكلاته وأنماطه، لم يلتفت إلى هذه المواطن التفاته الظاهر إلى البنية اللغوية التركيبية للخطاب؛ ذلك أنّ باب التقديم والتأخير مبني على أساس اختيار المتكلم ما يشاء من البنى التركيبية تحقيقًا لمقصده، وسيبويه لم يصغ قوانين العربية على وَفق مبدأ اختيارات المتكلم؛ فلم يجعل، لأجل ذلك، من التقديم والتأخير بابًا متفرّدًا في المنظومة النحوية.

مدار الأهمّيّة والعناية في صوغ التراكيب وبنائها في العربية بؤرته (المتكلم)؛ فهو وحده مَن يبدع التراكيب اللغويّة وفق ترابط نحويّ دلالي (نسق تكاملي) يتساوق مع مواطن العناية والاهتمام من جهة، ويراعي اختلاف مقصدياته من جهة ثانية. فعند قولنا مثلاً:

1. (زيدٌ في البيت)،

2. (في البيت زيدٌ)،

فنحن بإزاء استعمال بنيتين تركيبيتين متشابهتين، من حيث الإعراب ومن حيث الأركان المكونة لكل منهما. فهما تتشكلان من (مسند إليه / مبتدأ) و(مسند / خبر)، غير أنه يُفترَض أن تختلف مقصديّة المتكلم في كلٍّ منهما استنادًا إلى (مبدأ الأهمية). ففي البنية التركيبية الأولى (زيدٌ في البيت) قدّم المتكلم المبتدأ على الخبر، وحقه التقديم أصالة. وفي ذلك إشارة إلى الغرض من البدء بالمسند إليه / المبتدأ؛ إذ يرد مثل هذا التركيب، من غير نبر - في نطقه - على أحد ركنيه، حين يكون مكان (زيد) مجهولا عند المخاطَب أو مسؤولا عنه. أما إذا نُطِق التركيب مع نبر لفظ (زيد) المقدّم فلعل الغرضَ إبلاغُ المخاطَبِ المتشككِ (في مَن استقرّ في البيت) أنّ (زيدا)، وليس غيره، هو مَن استقرّ في البيت؛ فجعل المتكلم الأهمية مركوزة في (زيد) تعيينًا، وقدّمه في الكلام ليُخبِر عنه، فهو موطن العناية والاهتمام.

أمّا البنية التركيبية الثانية (في البيت زيدٌ) فيظهر أنّ المتكلم قدّم شبه الجملة (في البيت)، من غيرما مسوِّغٍ لفظي، مع أنّ حقها التأخير أصالة، بوصفها خبرًا للمبتدأ. ولا شكّ في أنّ ذلك تلميحٌ إلى أهمية المكان (في البيت)؛ أي أنّه في البيت لا في مكان آخر، وفي هذا حصر وتحديد؛ ذلك أنّ هذه البنية التركيبية تحتمل أن تكون إجابة عن استفهام معنيّ بمكان زيد؛ فقُدِّم شبه الجملة على المبتدأ؛ لدلالته على المكان ولأنه موضع العناية والاهتمام[59]. وربما كان تقديم الخبر لغرض آخر هو إزالة شكٍ لدى المخاطَب في المكان الذي استقر فيه (زيد)، وهو (البيت) ليس غير.

وهكذا ينتظم الكلام - في نظر سيبويه - في التراكيب اللغوية تقديمًا وتأخيرًا، وتتعالق فيه العناصر اللغوية "على قدر عناية المتكلم"[60]. وإذا كان ذلك كذلك؛ فتغيير موقع العنصر اللغوي تقديماً أو تأخيراً داخل البنى التركيبية يتغير وفقه موطن العناية والاهتمام بما يحقق مقصديّة المتكلم.

2ـ "بناء القاعدة النّحويّة" والمتكلم، عند سيبويه:

يعتدّ سيبويه في بناء القواعد النحوية بالمتكلم ومقصده، وهذا ما أوضحه عند حديثه عن الأفعال المتعدية إلى مفعولين؛ إذ قال: "هذا باب الفاعل الذي يتعداه فعله إلى مفعولين، فإن شئت اقتصرت على المفعول الأول، وإن شئت تعدّى إلى الثاني كما تعدّى إلى الأول"[61]. فالمتكلم وحده مَن يقرّر ما إذا كان يريد ذكر أحد مفعولَي الفعل، المتعدي إلى مفعولين، أو ذكرهما، كل ذلك مستند إلى السياق الذي يستعمله فيه المتكلم أبنيته اللغوية تحقيقًا لمقصديّة محددة. وهذا يجلّي فكرة المتكلم المُقعِّد للظاهرة النّحويّة؛ فقد غدا موقعه أساسياً في تقعيد الظواهر اللغويّة، ووَضْع قوانينها؛ مما أتاح للنحاة صوغ القاعدة النحوية في صورة تضمن المواءمة بين مقصدية المتكلم ومعياريّة النظام اللغويّ.

مِن الأمثلة الكاشفة لذلك الفِعْلان (رأى) و(دعا)، في قول سيبويه: "سمّيته زيدًا، وكنَّيْتُ زيدًا أبا عبد الله، ودعوتُه زيدًا، إذا أردت (دعوته) التي تجري مجرى سمّيته، وإن عنيت الدعاء إلى أمر لم يجاوز مفعولاً واحدًا"[62]. فالإرادة والعناية مرتبطتان بالمتكلم، وفي ضوئهما يُحدَّد ما إذا كان يُراد ذكر مفعول واحد مع الفعل (دعا) أو ذكر مفعولين. ومما يزيد الأمر تأكيدًا الفعل (رأى)، فإن قَصَدَ المتكلمُ به الرؤيةَ البصرية جعله مكتفيًا بمفعول واحد، وإن ذهب به إلى الرؤية القلبية اليقينية جعله ناصبًا لمفعولين. فالمتكلم ههنا يستفيد مما يجيزه الاستعمال اللغوي، غير أنه يبقى استعمالاً مقيدًا بالدلالة المنضبطة بمقصدية المتكلم، في السياقات المختلفة.

والأصل في بنية التركيب أن تكون مكتملة العناصر؛ لتتحقق الفائدة ويُجتنب اللبس. لكنّ المتكلم قد يتصرّف في كلامه بحذف بعض العناصر اللغوية، إذا علم أنّ مراده معلوم، ومقصده

واضح لدى المخاطب، من ذلك: "قول العرب: لا عليك، وقد عرف المخاطب ما تعني، أنه لا بأسَ عليك، ولا ضَرّ عليك"[63]. مسوغ الحذف في هذا التركيب سياقي مبني على علة كثرة الاستعمال في حال يعرف المخاطب فيها مراد المتكلم، يقول سيبويه: "ولكنه حذف لكثرة هذا في كلامهم"[64]؛ فغدت بذلك كثرة الاستعمال في الحال المشار إليها علة كاشفة عن مقصدية المتكلم ودالة عليها.

يُعَدّ الاختصار مسوِّغًا يأخذ به سيبويه في تفسير ما يحذفه المتكلم من كلامه في موقف كلامي معين، من ذلك حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مكانه. ويظهر ذلك في الخطاب القرآني على لسان أبناء سيدنا يعقوب عليه السلام، في قوله تعالى: **{واسْأَلِ القَرْيَةَ التي كُنّا فيها والعِيرَ التي أقْبَلْنا فيها}**[يوسف 82]. والمراد أهل القرية، فحذف المضاف اختصارًا، وأقيم المضاف إليه مكانه؛ فعمل الفعل في المضاف إليه (القرية) كما كان عاملاً في المضاف (أهل) لو كان مذكورًا[65].

إن إدراك المتكلم أن المخاطب قادر على فهم مراده مما يسوّغ له إجراء بعض الحذوف تحقيقا لشيء من الاختصار في مثل هذا السياق. وربما عَمَدَ المتكلم (أبناء يعقوب عليه السلام) إلى أسلوب إقناعي يؤثر به في المخاطب (يعقوب عليه السلام)، وكأنَّهم يقولون: إن لم تكن مصدقًا لنا، فاسأل كلّ شيء مررنا به أو جئنا عليه، بل اسأل القرية نفسها. فلربما كانت الحالة النفسية (السيكولوجية) للمتكلم هي ما سوّغ له حذف بعض العناصر اللغوية من كلامه وإقامة بعضها الآخر مكانها في الوظيفة النحوية.

وقد تنبه سيبويه إلى أنّ مقصد المتكلم ومراده يتحكم في بناء الباب النّحوي وقواعده وأوجه استعمالاته، من ذلك "باب أمْ إذا كان الكلام بها بمنزلة أيُهما وأيُهم، وذلك قولك: أزيد عندك أم عمرو، وأزيدًا لقيت أم بشرًا؟ فأنت مدّع أنّ عنده أحدهما، لأنك إذا قلت: أيهما عندك، وأيهما لقيت. فأنت مدّعٍ أنّ المسؤول قد لقي أحدهما، أو أنّ عنده أحدهما، إلاّ أنّ علمك قد استوى فيهما لا تدري أيّهما هو"[66].

بمثل هذا الاستعمال يتبيّن أنّ لدى المتكلم ظنّا سابقا أنّ المخاطب قد لقي أحدهما أو أنّ عنده أحدهما، ولا يرتقي مثل هذا الظنّ إلى مستوى اليقين إلا بتعيين أحد المسؤول عنهما. والموجب لهذا التعيين استعمال المتكلم الأداة (أم) التي تقتضي معنى التعيين[76]؛ فلو أجاب المخاطب بقوله: (لا)، لأصبح الكلام ضربًا من المحال السياقي؛ ذلك أنّ السياق يقتضي وجود المسؤول عنهما، وما على المخاطب إلا تعيينه لإزالة الظنّ الحاصل عند المتكلم؛ لهذا، قال سيبويه: "لو قلت: أزيدٌ عندك أم بشرٌ، فقال المسؤول: لا، كان محالاً"[68].

ومن جهة ثانية، فإنّ المتكلم يسعى إلى تحديد (المسؤول عنه)، وليس الإقرار بـ (الوجود) أو (اللقاء)؛ ذلك أنه قدّم الاسم على الفعل في كلامه انطلاقًا من مبدأ الأهمية والعناية بالمتقدّم؛ فهو (أي الاسم) هو المتحمّل المباشر لأثر (الهمزة) ونظيرتها (أم)؛ فالحدث المعبَّر عنه بـ (لقي)، فالمتكلم متيقن من حدوثه؛ ولهذا لم يوقعه بعد الهمزة ولم يوقع غيره أو نقيضه بعد (أم). أما مَنْ وقع فعلُ (اللقاء) عليه فغير معلوم لديه على وجه التحقيق؛ فكان الاسم (الواقع عليه الفعل) - في المفهوم النحوي- بؤرة السؤال ومداره؛ فجعله المتكلم مبتنى كلامه، وجُلَّ وُكْدِه. وهذا ما أوضحه سيبويه بقوله: "إنّما تسأله عن أحد الاسمين لا تدري أيهما هو، فبدأ بالاسم؛ لأنك تقصد قصد أن يَبينَ لك أيُّ الاسمين في هذا الحال، وجعلت الاسم الآخِرَ عديلاً للأول، فصار الذي لا تسأل عنه بينهما"[69].

يبنى الباب النّحوي أحيانًا عند سيبويه استنادًا إلى الحال المشاهدة بالنسبة للمتكلم. والحال المشاهدة جزء من السياق الخارجي الذي يدور فيه الكلام ويتأثر به، ولا شكّ في أنّ المتكلم أحد مكونات هذا السياق؛ فيفيد منه، ويوظفه في صوغ كلامه أو تفسيره؛ لهذا يلجأ إلى أن يُضمر في خطابه الكلامي الفعل المستعمل إظهاره في أسلوب الأمر والنهي مكتفيًا بحال المخاطب المشاهدة أو المُحسَّة؛ إذ من الممكن أن تسدّ هذه الحال عن الفعل المحذوف وتغني عن ذِكرِه، وفي ضوء ذلك يؤسس سيبويه بابًا نحويًا بعنوان: "باب ما جرى من الأمر والنهي على إضمار الفعل المستعمل إظهاره إذا علمت أن الرجل مستغنٍ عن لفظك بالفعل" وذلك قولك: زيدًا وعمرًا ورأسَه، وذلك أنك رأيت رجلاً يضرب أو يشتم أو يقتل، فاكتفيت بما هو فيه من عمله أن تَلفظَ (أي: عن أن تلفظ) له بعمله، فقلت: زيدًا، أي أوْقِعْ عملك بزيد. أو رأيت رجلاً يقول: أضربُ شرَّ الناس، فقلت: زيدًا... استغنيت عن الفعل بعلمه أنّه مُستخبَر،..."[68]، أي: (أتضربُ زيداً؟)؛ فالمشاهدة البصرية (الحال المشاهدة) أغنت عن الفعل المتروك ذِكْره، وأجازت نصب الاسم من غير ذكر الفعل العامل فيه، وسوغت للمتكلم الإيجاز في كلامه؛ إذ جعلت مقصده من الكلام مفهومًا في الخطاب الكلامي وما حوله من مجريات وأحداث. ولعلّ مثل هذا الإيجاز معدود ضربًا من ضروب الاقتصاد اللغوي؛ إذ تُختزل المقاصد الدلالية والوظائف النّحوية في أصغر عنصر لغوي تتحقق به الفائدة، ويقبل التفسير ضمن سياقه.

3ـ "التوجيه النّحوي" والمتكلم، عند سيبويه:

يمثل كتاب سيبويه ميدانًا رحبًا للتوجيه الإعرابي؛ فيُحدَّد فيه الوجه الإعرابي المختار على وفق مقصد المتكلم[71]. من ذلك ما أوضحه سيبويه في قوله: "وأما أنت وشأنُك، وكلُّ امرئ وضيعتُه، وأنت أعلم وربّك، وأشباه ذلك، فكلّه رفع لا يكون فيه النصب؛ لأنك إنّما تريد أنْ تُخبر بالحال التي فيها المُحدَّث عنه في حال حديثك، فقلت: أنت الآن كذلك، ولم ترد أن تجعل ذلك

فيما مضى ولا فيما يُستقبل، وليس موضعًا يُستعمل فيه الفعل"[72]. فإرادة المتكلم غدت علة يُفسر بها ظهور علامة إعرابية مخصصة؛ فظهور هذه العلامة يخدم مقصد المتكلم في حمل رسالة كلامه ههنا، ببيان الحال التي كان عليها المُتحدَّث عنه، في لحظة صدور الكلام؛ لهذا نزع المتكلم نحو الرفع دون غيره من الأحكام النحوية، ولأنَّ الرفع هنا يعني أنّ الجملة اسمية، ومِثلُها يُستعمَل حين يكون الإسناد فيها حاضرًا حالاً، أو مطلق الزمن. وعليه، يكون ما بعد (الواو) معطوفًا على ما قبلها، وهو مرفوع.

ونظير ذلك - فيما أورده ابن هشام[73] اختيار المتكلم نصب الفعل المضارع بعد (حتى) أو رفعه، ففي كلٍّ ثمة مقصد مختلف عن الآخر، ويحتمل التركيب حينها معنى جديدًا. فإذا قصد المتكلم معنى (الغائية)؛ بمعنى أنّ الفعل بعد (حتى) غاية ونتيجة مترتبة على الحدث الذي قبلها، فسيأتي الفعل المضارع بعدها منصوبًا، نحو: (سرتُ حتى أدخلَ الحديقة)، فدخول الحديقة غاية للسير ونتيجة مبتناة عليه؛ لهذا نصب المتكلم الفعل المضارع تحقيقًا لمقصده وليُعلِمَ المخاطب عن هذا المقصد. أمّا إذا قصد المتكلم معنى الاتصال الحدثي بين الفعلين، فعل السير وفعل الدخول، فسيأتي بالفعل المضارع بعد (حتى) مرفوعًا، نحو: (سرتُ حتى أدخلُ الحديقة)؛ أي أنّ حدث المسير مستمرٌ ومتّصل بحدث الدخول دون انقطاع، وقد استُعمل الفعل المضارع مرفوعًا إشارة إلى هذا المعنى، وبهدف توضيحه بالنسبة للمخاطب ولفت انتباهه إليه.

ومما يلجأ فيه سيبويه إلى اعتماد المتكلم في تفسير ظهور علامة إعرابية مخصصة، قولهم: "مُصاحَبٌ مُعانٌ، ومبرورٌ مأجورٌ، كأنه قال: أنت مُصاحبٌ، وأنت مبرورٌ"[74] ثمّ عقّب على هذا الكلام بقوله: "فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت، وإذا نصبت فالذي في نفسك غيرُ ما أظهرت، وهو الفعل، والذي أظهرت الاسم"[75].

إنّ تخصيص علامة إعرابية يكشف للمخاطب عن العنصر اللغوي الذي حذفه المتكلم، ويوضّح المعنى الذي يسعى إلى تحقيقه من خطابه؛ لذلك فإنّ ظهور علامة الرفع يشير، فيما يشير إليه، إلى أنّ المتكلم قصد طرفي الإسناد (المبتدأ والخبر)؛ لهذا جاء في قول سيبويه: (فإذا رفعت هذه الأشياء فالذي في نفسك ما أظهرت)، وهذا يعني أنّ العنصر اللغوي المحذوف موافق للعنصر اللغوي المذكور صنفًا وحكمًا، والعنصر اللغوي المذكور اسم مرفوع؛ فوجب أن يكون المحذوف مُشاكِلاً له.

أمّا إظهار علامة النصب فيبرز للمخاطب أنّ العنصر اللغوي المحذوف مخالف للعنصر اللغوي المذكور صنفًا وحكمًا، كما أنّه يكشف عن المعنى الذي قصده المتكلم في خطابه؛ لأنّ حالة النصب تجعل المعنى مركوزًا في الحاليّة، لهذا عقّب سيبويه بأنه (إذا نصبت فالذي في نفسك غير ما أظهرت، وهو الفعل). ولا شك أنّ ظهور علامة إعرابية محددة في مثل هذا السياق يعتمد مبدأ

ثنائية التوافق والتخالف، بين العناصر اللغوية في البنية التركيبية، من حيث الصنف والحكم الإعرابي، على المستويين: السطحي والعميق. وهذا ما أكده السيرافي في "أنّك إذا رفعت فالذي أضمرت مبتدأ، والذي ظهر هو خبره، والمبتدأ هو الخبر. وإذا نصبت فالذي أضمرت فعلاً، والفعل غير الاسم؛ لأنك إذا قلت: مُصاحبًا مُعانًا فتقديره: اذهب مُصاحَبًا مُعانًا"[76].

واختيار العلامة الإعرابية أحيانًا يأتي على وفق ما تسهم به الحال المشاهدة من تحقيق مقصد المتكلم في خطابه. كما في قول ابن همّام السّلوليّ[77]:

وَأَحْضَرْتُ عُذْري، عَلَيْهِ الشُهو دُ، إنْ عاذرًا لي وإنْ تاركًا

يعقب سيبويه على هذا البيت بقوله: "فنصبه؛ لأنّه عنى الأميرَ المخاطبَ"[78]، على تقدير إنْ كنت عاذرًا لي، أو إنْ كنت تاركًا العذر[79]. فحضور المخاطب أمام المتكلم قيّد قصده في تخصيص شخص دون غيره ممن حضر، وصار هذا الحضور مقيدًا لوجه النصب المرهون بهذا المقصد، وهذا ما استدعى نصب كلمتي (عاذرًا وتاركًا)؛ إذ لو جيء بهما على الرفع لاحتمل أن يكون المخاطب غائبًا، على تقدير (هو عاذرٌ لي)، و(هو تاركٌ العذر).

يلجأ سيبويه إلى تفسير ظهور علامات إعرابية محددة، في بعض الأساليب اللغوية انطلاقًا من مقصدية المتكلم. فمن ذلك رفع الاسم المبدوء به، وقد جاء بعده استفهام، نحو قولنا: زيدٌ كم مرةً رأيته، وعبد الله هل لقيته، وعمرو هلاّ لقيته؛ فالعامل في هذا الاسم الابتداء[80]. ومما يسوغ رفع الاسم ههنا على الابتداء، وجعله عمدة في الكلام؛ أنّ المتكلم يهدف إلى جعله موضع عناية واهتمام، كما يسعى إلى لفت انتباه المخاطب إليه، وهذا ما كشف عنه سيبويه بقوله: "هذا باب من الاستفهام يكون الاسم فيه رفعًا؛ لأنك تبتدئه؛ لتنبّه المخاطب، ثم تستفهم بعد ذلك"[81].

يوضح سيبويه في هذه المقتبسة موطن عناية المتكلم واهتمامه، وهي تنبيه المخاطب ولفت نظره إلى أمر قد غاب عنه، أو تنبيهه إلى أنّ الاسم المبدوء به محور الخطاب ومبتناه، ففي قولنا: (زيدٌ كم مرةً رأيته؟)، فإنّنا نستفهم عن فعل متعلّق بِـ (زيد) ونوليه عناية واهتمامًا دون غيره، ثم إنّ التركيز والاهتمام على شخص (زيد) وليس على عدد مرات اللقاء؛ لأننا لو قلنا: (كم مرةً لقيت زيدًا؟) لكان الاهتمام ببيان عدد مرات اللقاء من غير أي معنى آخر؛ إذ ليس هو المقصود من الخطاب. واستعمال التركيب على هذه الصورة، من تقديم الاسم ورفعه على وفق مقصدية المتكلم، فيه إشارة إلى أنّ المعنى التداولي هو المتحكم في صوغ مثل هذا التركيب في قالب معين.

يعدّ مقصد المتكلم في بعض السياقات موجِّهًا ومفسِّرًا لظاهرة التقديم والتأخير، في الأساليب اللغوية. من ذلك، تقديم الاسم المأمور به أو المنهي عنه، على الفعل، ورفعه بالابتداء، وقد سُوِّغ هذا التقديم بأنّ المتكلم أراد تنبيه المخاطب له وتعريفه بالمتقدم، فمثلاً في قولنا:

(زيدٌ اضربه)، يفيد تقديم الاسم على الفعل أنّ المقصود بهذا الفعل هو صاحب هذا الاسم، وليس شخصًا غيره، كما أنّ التركيز كان على الاسم دون الفعل؛ ولهذا جاء الاسم مبتدأ به الخطاب، وكأنّ المتكلم بهذا التقديم يوجه رسالة إلى المخاطب، أنّه إنْ لم تكن على معرفة ودراية بالمعنيّ فسأجعله محور الخطاب وبؤرته تنبيهًا له واهتمامًا به[82]، وقد أشار سيبويه إلى ذلك بقوله: "وقد يكون في الأمر والنهي أن يبنى الفعل على الاسم، وذلك قولك: عبدُالله اضربه، ابتدأت عبدالله فرفعته بالابتداء، ونبّهت المخاطب له لتعرّفه باسمه، ثم بنيت الفعل عليه كما فعلت ذلك في الخبر"[83].

يتبيّن في هذا النّص أنّ سيبويه لم ينظر إلى ثنائية التقديم والتأخير نظرة شكلية خالصة في ضوء أسس بناء التركيب، أو في ضوء أصول العمل النحوي، وإنما تجاوز ذلك إلى المعنى الذي يقصده المتكلم، ويسعى إلى تحقيقه في خطابه[84]، ولعلّ في هذا ما يدفع القول بشكلنة النحو العربي، وإهماله العناية بمعاني الكلام ومقاصد المتكلم.

وقد تتعدد التوجيهات النّحوية في الأسلوب اللغوي الواحد تبعًا لتعدد مقصديات المتكلم واختلافها، ويظهر هذا في الكتاب ضمن باب أطلق عليه سيبويه (باب من الفعل يستعمل فيه الاسم ثم يبدل مكان ذلك الاسم اسم آخر....)[85]؛ حيث ضرب أمثلة نحو قولهم: "رأيت قومَك أكثرَهم، ورأيت بني زيدٍ ثلثيهم، ورأيت بني عمِّك ناسًا منهم"[86]. ثمّ يوضح أنّ هذا القول يحمل على وجهين وفق مقاصد مختلفة قد يريدها المتكلم، الأول منهما أنّه أراد: رأيت أكثر قومك، ورأيت ثلثي قومك، غير أنه ثنى (كرر) الاسم توكيدًا. أما الوجه الثاني فيحمل على أن المتكلم قال: رأيت قومك، ثم بدا له أن يبين ما رأى منهم، فيقول: ناسًا منهم، أو ثلثيهم[87].

فجل وُكْد المتكلم ومراده في الوجه الأول هو التوكيد؛ ولهذا جيء بالاسم مكررًا، أما الوجه الثاني فمبتناه إفادة معنى التوضيح والتبيين والتخصيص والاستدراك الذي قصده المتكلم في خطابه، وكأنه أراد أن يستدرك على نفسه بنفسه، ويوضّح ما يعني.

ثانيًا. دور المتكلم عند المبرِّد:

يعدّ كتاب (المقتضب)، لأبي العباس محمد بن يزيد المعروف بالمُبرِّد (ت 286هـ)[88]، امتدادًا لكتاب سيبويه؛ إذ يمثل عملية مراجعة واختصار لما جاء في (الكتاب)، في مواضع متعددة، وقد "نظّم فيه عرض القواعد النحوية، إلا أنه وقف على حافة التنظير المنطقي"[89]، وعلى الرغم من ذلك فإنّ فكرة (اجتماعية اللغة) حاضرة في المقتضب أثناء معالجة الظواهر النحوية على اختلافها؛ فيعدّ المبرِّد من النحاة الذين تنبهوا أثناء وصف العربية ونظامها النحوي ومبناها الداخلي، إلى ما يحيط بالمنجزات اللغوية، من سياقات ومتغيرات خارجية تؤثر في التراكيب صوغًا واستعمالاً ومعنى[90].

يعنى المبرِّد بصحة التراكيب اللغوية وسلامة استعمالها؛ بغية الكشف عن مقاصد المتكلم منها، ومعرفةُ هذه المقاصد هدفُها التوصل إلى المعنى أو المعاني المُستكنّة خلف الموقف الكلامي والتي لا تصرح بها التراكيب أو الأساليب اللغوية على ظاهرها.

ولعلّ محاولة الكشف عمّا وراء الخطاب الكلامي من مقاصد، وعما يقتضيه من أبعاد بلاغية أو يؤثر فيه من عناصر العملية التواصلية هي جلُّ وُكْدِ المبرِّد وعنايته، ويظهر ذلك على النحو الآتي:

1. البعد الاجتماعي للغة، عند المبرد:

السلوك اللغوي مِرْآة تعكس السلوك الاجتماعي وتصوره بكلِّ ما فيه[91]؛ فالمجتمع، على اختلاف أجناسه وأطيافه، يؤثر في اللغة وأساليبها وتراكيبها، ويحدد دلالاتها ومقاصدها في المواقف والسياقات المختلفة والمتعددة، وليس ببعيد عن الصواب الذهاب إلى أنّ اللغة هي المجتمع لا العكس.

تظهر عناية المبرِّد بالجانب الاجتماعيّ للغة، في باب (المخاطبة)، في ما نصّ عليه بقوله: "فأول كلامك تسأل عنه، وآخره لمن تسأله، وذلك قولك، إذا سألت رجلاً عن رجلٍ، كيف ذاكَ الرجل؟ فتحت الكاف؛ لأنها للذي تُكلِّم، وقولك (ذاك) إنما زيدت الكاف على (ذا)، وكانت لما تومئ إليه بالقرب. فإن قلت: (هذا) فـ (ها) للتنبيه، و(ذا) هي الاسم، فإذا خاطبت زدت الكاف للذي تكلمه، ودلّ الكلام بوقوعها على أنّ الذي تومئ إليه بعيد، وكذلك جميع الأسماء المبهمة إذا أردت التراخي زدت كافًا للمخاطبة؛ لأنك تحتاج إلى أن تنبه بها المخاطب على بعد ما تومئ إليه. فإذا سألت امرأة عن رجل قلت: كيف ذاكِ الرجل؟ بكسر الكاف؛ لأنها لمؤنث...إلخ"[92].

يكشف هذا النّصّ المقاصد التي يسعى المتكلم إلى تحقيقها في خطابه؛ فإذا كان المقصد تنبيه المخاطب لجأ المتكلم إلى استعمال الهاء الدالة على التنبيه، مع اسم الإشارة؛ ليجعل المخاطب متنبِّها لما سيوجه إليه من رسالة أو إشارة لغوية، وكذلك إذا قصد تنبيه المخاطب إلى أنّ المشار إليه بعيد، عمد إلى استعمال الكاف مع اسم الإشارة (ذا)، وفي ذلك مراعاة من المتكلم لعلاقة القرب من المشار إليه أو علاقة البُعْد، ومراعاة حال المخاطب من غفلة أو تنبّه للمشار إليه.

ومن جانب آخر، يراعي المتكلم جنس المخاطب، ذكرًا كان أو أنثى؛ لينعكس ذلك في سلوكه اللغوي وفي خطابه، ويظهر أثره أواخر العناصر اللغوية، من علامات مائزة ودالة على الجنس؛ فاستعمال الكسرة بعد الكاف يعني أنّ المخاطب مؤنث دون أن يذكر المتكلم ذلك صراحة، في حين أنّ استعمال الفتحة فيه دلالة على أن المخاطب مذكر.

وتأسيسًا على ما تقدّم؛ فالمتكلم ـ بحسب المبرِّد ـ يفصّل خطابه ويقدِّره على وَفق الموقف المستعمل فيه، وعلى وَفق حال المخاطب وجنسه وقربه وبعده وعلى وَفق الآليات اللغوية التي تتيحها اللغة، أيُّ لغة؛ إذ الاختلاف في المباني اختلاف في المعاني بالضرورة.

أدرك المبرِّد أنّ اللغة مرتبطة بحياة الناس، ومعبِّرة عن حاجاتهم ومتطلباتهم[93]، ودليل ذلك كتاب (الكامل في اللغة والأدب) الذي جاء متكاملاً في مهارات الأداء اللغوي السليم، في مواقف تعبيرية متنوعة[94]. ويظهر هذا عنده، في باب (ما كان معرفة بجنسه لا بواحده، ولِمَ جاز أن يكون كذلك). وذلك نحو قولك: للأسد أبو الحارث، وأسامة، ونحو قولك: أبو الحصين للثعلب[95]. فأوضح علة جعل هذه الألفاظ معارف مع أنّ اسم الواحد منها يدل على ما هو مثله بأنّ "هذه أشياء ليست مُقِيمة مع الناس، ولا مما يتخذون ويقتنون، كالخيل والشّاء، ونحو ذلك، فيحتاجوا إلى الفصل بين بعضها وبعض، وإنما يريدون أن يفصلوا بين جنس وجنس، ولو كانت مما يقيم معهم لفصلوا بين بعضها وبعض، وكان مجراها كمجرى الناس"[96].

الاستعمال اللغوي لمثل هذه الألفاظ يخدم أغراض الناس وحاجاتهم الاجتماعية ويعبّر عنها؛ إذ اكتسبت هذه الألفاظ تعريفًا سياقيًّا اجتماعيًّا؛ فغدت معارف ببعدها الاجتماعي، على وفق السياقات المستعملة فيها. والذي يحدد التعريف السياقي الاجتماعي ويقيده هو طرفا الخطاب من المجتمع اللغوي الواحد؛ فتصبح مسألة التعريف معهودًا ذهنيًّا لديهما؛ ولأنّ كلً واحد منهما مدرك لحقيقة المقصود من الخطاب في الموقف المُعيَّن.

2 ـ المعاني البلاغية للاستعمالات اللغوية، عند المبرد:

يُعنى المبرِّد بإبراز بعض الملامح أو المعاني البلاغية للاستعمالات اللغوية، في كتاب المقتضب؛ وذلك من النظر في الاستعمال اللغوي عبر بعدين متكاملين متعاضدين؛ أحدهما تركيبي، وثانيهما بلاغي أو سياقي. ويتجلى هذا عنده في باب "المصادر في الاستفهام على جهة التقدير وعلى المسألة"[97]؛ إذ أوضح أنّ الاستفهام قد يخرج عن وظيفته التي وضع لها أصالة، من إفادة العلم بأمر يجهله المستفهم أو المتكلم؛ فقد يخرج إلى معانٍ بلاغية مقصودة لذاتها، في ظل السياقات المتنوعة التي يستعمل فيها أسلوب الاستفهام. وهذا ما أوضحه بقوله: "أقيامًا وقد قعد النّاس؟ لم تقل هذا سائلاً، ولكن قلته موبِّخًا مُنكِرًا لما هو عليه، ولولا دلالة الحال على ذلك لم يجز الإضمار؛ لأنّ الفعل إنما يضمر إذا دلّ عليه دالٌ، كما أنّ الاسم لا يضمر حتى يُذكر، وإنما رأيته في حال قيام في وقت يجب فيه غيره، فقلت له منكرًا"[98].

من ذلك أيضًا، ما ورد عند المبرِّد في باب "المصادر التي تشركها أسماء الفاعلين، ولا تكون واقعة هذا الموقع إلا ومعها دليل من مشاهدة....وذلك قولك: أقائمًا وقد قعد النّاس؛ وذلك

أنّه رآه في حال قيام، فوبّخه بذلك .... ولو لم تستفهم لقلت مُنكِرًا: قاعدًا علم الله وقد سار الناس، فهذا لا يكون إلا لما تشاهده من الحال، فلذلك استغنيت عن ذكر الفعل"[99].

الأصل في الاستفهام أن يرد على حقيقته، غير أنّ المتكلم قد يلجأ إليه بهدف قصد معنى غير المعنى الحقيقي، في ظل سياق معيّن؛ لهذا، فمقصدية المتكلم ههنا توبيخ المخاطب وتقريعه على ما كان منه من فعل، وإنكار لفعله، في ظل موقف يفرض القعود؛ إذ جيء بالاستفهام في هذا السياق على سبيل "الإنكار التوبيخي"[100]. والإنكار والتوبيخ من المعاني البلاغية التي يفيدها أسلوب الاستفهام في العربية. ولا شك أنّ الحال المشاهدة (رؤية العين) وحال المخاطب مَكّنا المتكلم من بناء كلامه على هذا النّحو الذي نُزع منه الفعل؛ ليتحقق له هذا المعنى.

إلى جانب هذه الوظيفة التي يقتضيها السياق في إظهار المعنى البلاغي لأسلوب الاستفهام، نجد المبرِّد يفسر، في ظل السياق، حذف الفعل بعد حرف الاستفهام، في قوله: (أقيامًا)؛ إذ الأصل (أتقوم قيامًا)، غير أنّ دلالة الحال المشاهدة سوّغت حذف الفعل وأجازته وأغنت عن ذكره؛ فيغدو بذلك هذا الحذف حذفًا سياقيًا نصيًّا. ويأتي الخطاب اللغوي مصحوبًا بالحال المشاهدة التي أغنت عن العنصر اللغوي المحذوف (الفعل) الذي عمل النصبَ في المصدر المذكور[101].

لهذا، يلحظ أن ثمة مزاوجة بين بعدي اللغة؛ الداخلي والخارجي، وما ينتج عن ذلك من ملامح بلاغية، في تحليل الظاهرة اللغوية وتفسيرها وتعليلها. وقد ذكر سيبويه هذه المسائل لكنّها جاءت أكثر وضوحًا وأقرب تناولاً عند المبرِّد.

وتظهر عناية المبرد بالمعاني البلاغية للاستعمالات اللغوية بشكل صريح واضح، في الحوار الذي دار بينه وبين الفيلسوف الكندي[102]؛ إذ أوضح المبرد المعاني البلاغية التي تقتضيها أضرب الخبر، كلٌ في السياق الخاص لاستعماله والضابط لمعناه. قال الكندي: "إنّي لأجد في كلام العرب حشوًا. فقال أبو العباس: في أيّ موضع وجدت ذلك؟ فقال: أجد العرب يقولون: (عبد الله قائم)، ثمّ يقولون: (إنّ عبد الله قائم)، ثمّ يقولون: (إنّ عبد الله لقائم)؛ فالألفاظ متكررة والمعنى واحد، فقال أبو العباس: بل المعاني مختلفة لاختلاف الألفاظ؛ فقولهم: (عبد الله قائم) إخبار عن قيامه، وقولهم: (إنّ عبد الله قائم) جواب عن سؤال سائل، وقولهم: (إنّ عبد الله لقائم) جواب عن إنكار مُنكر قيامه، فقد تكررت الألفاظ لتكرر المعاني. قال: فما حار المتفلسف جوابًا"[103]. يعكس هذا النّص المنهجية المتغايرة في التفكير اللغوي، بين كلٍّ من الفيلسوف والنّحويّ؛ فالأول منهما؛ يقف عند حدود الألفاظ داخل التراكيب، دون أن يراعي أنّ الاختلاف في المباني التركيبية يؤدي إلى اختلاف في معانيها التركيبية غالبًا؛ فالكندي ينظر إلى الجمل الثلاث الواردة في النّص، على أنها ذات صورة واحدة ومعنى واحد؛ بسببٍ من إغفاله - على ما يبدو - السياقَ الذي تستعمل فيه، وعدم مراعاة السياقات المختلفة أدى إلى عدم العناية بالمعاني التي تتولّد عنها؛ لأنّ لكل استعمال

منها سياقًا محددًا ومقصدًا معينًا. في حين أننا نلحظ أن النّحوي (المبرد، هنا) قد عُنِيَ بكلٍّ من البنية التركيبية، والسياقات التي تستعمل فيها، والمعاني التي تتولد عنها، انطلاقًا من أنّ الزيادة في المبنى التركيبي تؤدي إلى اختلاف نظري على الأقل، في المعنى التركيبي، وأنّ كلّ معنى يقصده المتكلم لا بدّ أن يستعمل في سياق معين؛ لهذا، تجاوز تفكير النّحوي حدود الألفاظ؛ ليبيّن لنا حال المخاطب التي راعاها المتكلم عند صوغ تراكيبه واستعمالها.

لعلّ المبرِّد في توضيحه لأضرب الخبر في العربية ومعانيها البلاغية، يميز بين الخبر بوصفه ركنًا إسناديًا في بناء الجملة في الدرس النحّوي، وبين الخبر، قسيم الإنشاء، الذي يحكم عليه بالصدق أو الكذب على وفق مطابقته للواقع، في الدرس البلاغي. وإذا كان الأمر كذلك؛ ففي هذا التمييز والفصل محاولة مبكرة تسعى إلى جعل النّحو العربي مستقلًّا عن معاني النحو، التي عرفت بعد ذلك بـ (علم المعاني)، وغدت علمًا له أصوله وضوابطه ومنهجيته الخاصة في البلاغة العربية.

3 ـ الحال المشاهدة:

تمثل الحال المشاهدة، في الدرس اللغوي، أصلاً مهمًّا من الأصول المتبعة عند النحاة، في تقرير الظاهرة النحوية وتقنينها وتجريد قواعدها. والمراد بالحال المشاهدة كلُّ ما يحيط بالخطاب الكلامي لحظة إنتاجه من ظروف ومتغيرات في زَمَكانٍ معلوم[104]. وهي من المبادئ المهمة التي بنيت عليها التداولية الحديثة، وذات حضور في الفكر النحوي العربي، أثناء توجيه المسائل النحوية وتفسيرها وتعليلها[105]. وما ذلك إلا دليل على دراسة النحاة للغة العربية بوصفها ظاهرة اجتماعية متصلة بمحيط استعمالاتها وملابساته[106]؛ ذلك أنّ الحال المشاهدة "من أهم عناصر السياق المقامي"[107]، التي تسهم في تحديد مقاصد الكلام، وقد غدت فكرة المقام الأساس الذي يبتنى عليه الجانب الاجتماعي للمعنى[108].

تظهر عناية المبرِّد بالحال المشاهدة في تفسير الحذف داخل التراكيب اللغوية، من خلال ما ذكره في باب (إيّاك في الأمر)؛ إذ قال: "وقد يحذف الفعل في التكرير وفي العطف، وذلك قولك: رأسَك والحائطَ، ورأسَه والسيفَ يا فتى. فإنما حُذف الفعل للإطالة والتكرير، ودل على الفعل المحذوف بما يشاهد من الحال .... فلو أفردت لم يجز حذف الفعل إلا وعليه دليل، نحو: زيدًا. لو قلت ذلك لم يُدْرَ ما الفعل المحذوف. فإن رأيت رجلا قد أشار بسيف، فقلت: زيدًا، أو ذكرت أنه يضرب أو نحو ذلك جاز؛ لأن المعنى: أوقع ضربك بزيد"[109]. ونحو قوله: "وكذلك كلُّ مستغنًى عنه فإن شئت أظهرت الفعل.... وترى الرامي قد رمى، فتسمع صوتًا فتقول: القرطاسَ والله؛ أي أصبت. وإن شئت قلت:..... أصبت القرطاسَ يا فتى"[110]. وبهذا يتحول السياق إلى شاهد اجتماعي.

ليس للمتكلم أن يحذف من بنية التركيب اللغوي إلاّ عند وجود دليل مقالي أو مقامي، على المحذوف[111]؛ فالدليل المقالي، كما في أسلوب الاشتغال، نحو قولنا: (زيدًا ضربته)؛ فالفعلُ المذكورُ العاملُ في الضمير يفسر الفعلَ المحذوفَ العاملَ في الاسم الصريح. أما الدليل المقامي فيغني عن ذكره ما يشاهد من حال، وذلك نحو حذف الفعل العامل في أسلوب التحذير، في قولنا: (السيارةَ السيارةَ)؛ فحذف المتكلم الفعل العامل النصب في الاسم؛ لما يشاهده من حال المخاطب وخطورة الموقف. ومما يُلحَظ في المقتبسة السابقة أنّ المتكلم لجأ إلى هذين الضربين من الحذف؛ ليكتمل كلٌ منهما بصاحبه؛ فالحذف بسبب عدم الرّغبة في الإطالة أو التكرير أو العطف ضرب من الحذف المقالي، غير أنه يبقى محتاجًا لما يُفسِّره ويوضحه من معطيات خارجة عن بنية التركيب؛ لهذا جاءت الحال المشاهدة دليلاً على المحذوف، وسادّة مسدّه وتفسيرًا له في آنٍ معًا. كما أنّ رؤية العين وسماع صوت وقوع الفعل أغنيا عن ذكر الفعل (أصبت)؛ فجاء حذف الفعل ههنا مقاميًا، وذلك أكثرُ بلاغةً في الدلالة على وقوع الحدث؛ لأنّ ذكر الفعل في مثل هذا السياق قد يجعل المخاطب بمنزلة الجاهل الذي لا يدرك ما يقوم به من فعل، كما أنّ في عدم حذفه ضربًا من الإطالة والحشو الذي ترفضه بلاغة اللغة؛ لأنّ المهم من هذا المشهد هو ما وقع عليه الفعل؛ أي القرطاس؛ فحُذِف الفعل استغناء بسماع الأذن وبمشاهدة العين، وفي ذلك استثمار لمبدأ الاقتصاد اللغوي، الذي من شأنه تكثيف المعنى وإبراز الجانب البلاغي في الخطاب الكلامي.

وتأسيسًا على ما تقدّم، يمكن تأكيد أنّ مسوغ الحذف يأتي مقاليًا حينًا، ومقاميًا حينًا آخر، ومقاليًا مقاميًا في الوقت نفسه، وفي هذا الضرب يحقق المتكلم مبدأ الاقتصاد اللغوي، في كلامه وبناء تراكيبه، ويُمكِّن من تقدير المحذوف فيها وتفسيره بقدر ما تعين على ذلك الحالُ المشاهَدةُ.

خاتمة:

لقد سعى نحاة العربية جاهدين - وعلى الأخص في مرحلة نمو النحو (مرحلة سيبويه والمبرد) - إلى الكشف عن أوجه تحقُّق (الفائدة اللغوية التواصلية)، في (الخطاب اللغوي الكلامي) الذي عملوا على تحليله وتفسيره، وعُنوا بالكشف عن مقاصد العرب في كلامها، على اختلاف أساليبه وتنوعها؛ كي يتسنى لهم (أيْ: النحاة)، صوغ القواعد ومن ثَمَّ تعميمها على الاستعمالات اللغوية قديمها وحديثها.

ولقد أدرك هؤلاء النحاة أن الفائدة لا تتحقق، ولا تكتمل الفِكَر، ولا ترتسم المدارات الدلالية والمعنوية لكثير من أنماط الخطاب الكلامي إلا عند ربطها بالبعد الاجتماعي لها؛ ذلك أنّ اللغة "لا وجود لها خارج الإطار الاجتماعي"[112] الذي تستعمل فيه؛ فالصبغة الاجتماعية للغة من أهم ما يميز أنماط الخطاب الكلامي[113]. وعليه، فقد كانت معرفة الأبعاد الاجتماعية التي ينطلق منها

الخطاب الكلامي من أهم ما عُنِيَ به هؤلاء النحاة؛ فهذه الأبعاد - في نظر المحدَثين - تتمثل في معرفة شخصية المتكلم والمخاطب وأنماط تواصلهما وتفكيرهما[114].

مراعاة أطراف العملية التواصلية وما يحيط بها من ظروف وملابسات ثقافية واجتماعية، كانت إذاً مما عُنِيَ به النحاة، في تحليل الظواهر اللغوية والنحوية وتفسيرها وتقنينها، عندما لم يكن السياق اللغوي معيناً في إيضاح القاعدة النحوية الضابطة للظاهرة اللغوية، أو عندما أظهر هذا السياق عجزَه عن تفسير العلامات الإعرابية، في أواخر المفردات داخل التراكيب، أو عجزَه عن تسويغ حذف عنصر لغوي أو أكثر من البنية التركيبية الخطابية.

وعليه، فقد استثمر النحاة المتكلم والمخاطب وأحوالهما من علم وجهل وشك وتَيقُّن وغفلة وتَنبُّه، وغير ذلك، في دراسة الظواهر اللغوية والخطابات الكلامية؛ من أجل الوصول إلى المعاني القريبة، والمقاصد التداولية البعيدة.

وقد أفادوا من الحال المشاهدة، في تحليل الخطابات الكلامية وتفسيرها وتقنينها وتوجيهها بما يتسق ومبتنى قوانين الصناعة النحوية. استثمروا الجوانب السالفة الذكر في تجلية المدارات الدلالية والتداولية، في مختلف أشكال الخطاب الكلامي، بما يسهم في تحقيق الفائدة وأمن اللبس ووضوح المعنى.

The Role of the "Speaker" in the Stages of "The "Emergence and Growth of Arabic Grammar (A study in the light of some modern perspectives)

Fares A. Alsoud and **Faisal I. Safa,** *Department of Arabic Language and Literature, Yarmouk University, Irbid, Jordan.*

Abstract

This study aims at illustrating the role of the "speaker" in the Arabic Grammatical Heritage in its two stages: "emergence" and "development". This is due to the intensive care given by "discourse studies" to both the "speaker" and the "addressee" in the verbal situation. That given intensive care was strong enough to encourage a lot of those who are interested in ancient Arabic linguistics to examine the ancient grammatical studies. This study was concerned with highlighting the concepts which governed the way of analysis followed in those studies. The results were impressive regarding the "speaker", and also were refuting one of the most important accusations, which says that Arabic Grammar was fond of formality in studying speech, and in standardizing its constructional rules.

Keywords: Role, speaker, Arabic Grammar, Emergence Stage, Development, Modern Perspectives.

الهوامش والإحالات:

1. ينظر: الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر، **البيان والتبيين**، قدّم له وبوبه وشرحه: علي أبو ملحم، د.ط، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، مج 2009،1م ص 91- 99. وينظر: السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي، **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، 1987م، ص 168 ـ 169.
2. **البيان والتبيين**، مج1، مصدر سابق، ص 131.

** نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، دار الشروق، عمان 2000، ص 35.

3. ينظر: الزُبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص 33.
4. الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م، ص 26.
5. ينظر: الزركلي، خير الدين بن محمود، الأعلام، ط 15، دار العلم للملايين 2002، ج 8، ص 93.
6. ينظر: **ديوان الفرزدق**، قدّم له وشرحه: مجيد طراد، ط1، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان، 1992م، ص 236. وينظر: الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن ، **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة، 1984م، ص 32. ورواية الديوان هي:

مستقبلين شمال الشأم تضربنا	بحاصب كنديف القطن منثورِ
على عمائمنا يلقى وأرحلنا	على زواحف نزجيها محاسيرِ

7. الرير: هو مخ الساق الذائب من شدّة الهُزال. ينظر: مصطفى، إبراهيم، وآخرون، **المعجم الوسيط**، ط2، المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا، 1972م، مادة (ر،ا، ر).
8. المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، تحقيق: محمد حسين شمس الدين ، ط 1، دار الكتب العلمية، 1995 ص 127. وينظر: **طبقات النحويين واللغويين**، مصدر سابق، ص 32.
9. ينظر: استيتية، سمير شريف، علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، 2012م، ص 373- 376. وينظر: استيتية، سمير شريف، الإعراب في العربية صوتيًا ودلاليًا بين القديم والحديث، (مقاربة لسانية)، حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية 34، 2103م، ص 99- 101.

10. ينظر: **ديوان الفرزدق**، مصدر سابق، ج2، ص 75. وينظر:**الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، مصدر سابق، ص92. وينظر: الأنباري، أبو البركات عبدالرحمن بن محمد، **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، 1985م ص 28. وينظر: البغدادي، عبد القادر بن عمر، **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب، 1979 ، ج1، ص 237. ورواية الديوان (أو مُجرَّفُ).
11. **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، مصدر سابق، ص 92. وينظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، مصدر سابق، ص 28.
12. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، مصدر سابق، ج 1، ص 237.
13. **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، مصدر سابق، ص 90.
14. **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، مصدر سابق، ص 27.
15. **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، مصدر سابق، ص 91.
16. ينظر: **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، مصدر سابق، ج1، ص 235- 236.
17. الدعجاني، طلال سعود، موارد أبن عساكر في تاريخ دمشق، ج 1، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، 1424 هـ، ص 321.
18. ينظر: ترجمة: (عبد الله بن إبي إسحق) في: أبو المحاسن الفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري، المتوفى سنة 442 هـ، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، القاهرة ط 2، 1412 هـ، 1992 م، ج 1 ص152 وما بعد.
19. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبَر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ت. ج 3، ص 313.
20. **المبرد، محمد بن يزيد، كتاب المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، القاهرة 1994، ج1، ص 281.
21. **المقتضب**، ج1، ص 281 .
22. ينظر: **المقتضب**، ج1، ص 281 – 282.
23. الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط 2، جامعة بنغازي 1974، ص 5.
24. الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد، **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، 1980م، ص 294.

25. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، مصدر سابق، ج1، ص 236.

26. روبول، آن و موشلار، جاك: **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ترجمة سيف الدين دغفوش، و محمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت 1998، ص 82 .

27. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ج1، ص 235.

28. ابن يعيش، موفق الدين، **شرح المفصل**، مج1، ج 2، ص 287.

29. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، ج1، ص 236.

30. **المصدر السابق نفسه.**

31. ينظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص 28- 30. وينظر: السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر، **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، دراسة وتحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، ط1، ج2، عالم الكتب، إربد، الأردن، 2005م، ص 586 - 589.

32. ينظر: القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النُحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1986م، ص 375. وينظر: **طبقات النحويين واللغويين**، ص 22.

33. ينظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، ج2، ص 586.

34. **ولد اباه، محمد المختار**: **تاريخ النحو في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية سنة النشر: 1429 - 2008 الطبعة: 2 ، ص 59.

35. ينظر: ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن النحوي البغدادي: **المحلّى في وجوه النصب**، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأمل، الأردن، 1987م، ص 1، حيث بلغت وجوه النصب- كما يذكرها ابن شقير ص 2- واحدا وخمسين وجها، في حين بلغت وجوه الرفع- عنده ص 91- اثنين وعشرين وجها، وبلغت وجوه الجرّ- عنده كذلك ص 146- تسعة وجوه.

36. ينظر: ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي: النشر في القراءات العشر، دار الكتاب العربي، د.ت.، ج 2 ص 349. وينظر: **طبقات النحويين واللغويين**، ص 41.

37. ينظر: الأنباري، أبو البركات، **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث، القاهرة، 1961م،ج1، مسألة 18، ص 162، وينظر: **الملخ، حسن خميس، التفكير العلمي في النحو العربي**، دار الشروق، عمان 2002 ط 1 ص 215.

38. ينظر: أبو الحسن الوراق، محمد بن عبد الله، **علل النحو**، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999م، قسم الدراسة، ص 60.

39. الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط، 1983م، ص114.
40. ينظر: الحلواني، محمد خير، **أصول النحو العربي**، المرجع السابق، ص 114.
41. ينظر: ديوان النابغة، (ضمن: هذا مجموع مشتمل على خمسة دواوين...)، الوهبية، 1293هـ، ص 51. وينظر: **طبقات النحويين واللغويين**، مصدر سابق، ص 41. وينظر: **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، مصدر سابق، ص 39.
42. **طبقات النحويين واللغويين**، مصدر سابق، ص 41.
43. ينظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، ص 31- 35. وينظر: **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، مصدر سابق، ج2، ص 590 - 612.
44. **طبقات النحويين واللغويين**، ص 35.
45. **المصدر السابق** ، ص 39.
46. الأسطى، عبد الله محمد، **أبو عمرو بن العلاء اللغوي النَحوي ومكانته العلمية**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية الليبية، 1986م، ص 168.
47. ديوان ذي الرمة، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج 1919، ص 173.
48. ينظر: **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ص 165.
49. **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، بولاق، 1299هـ، ج4، ص 49.
50. **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ص 182.
51. ديوان عمر بن أبي ربيعة، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، السعادة 1371 هـ، ص 423.
52. **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، ص 182.
53. المرجع نفسه.
54. ينظر: القفطي، أبو الحسن بن علي بن يوسف، **إنباه الرواة على أنباه النحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان، 1986م، ج2، ص 345- 360. وينظر: **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، مصدر سابق، ص 58.
55. كان لكتاب الدكتور حسن الملخ (**رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**)، دار الشروق، عمان 2016، أثر واضح في إبراز هذا البحث الجوانبَ الاجتماعية في نظرات سيبويه اللغوية التحليلية.
56. ينظر: الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى، **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان،1999م، ج4، ص 67.

57. استفادت الدراسة هنا، على نحو عام، من بحث (المحظورات النحوية في اللغة العربية)، المنشور في مجلة (دراسات)، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2، 2012، للباحثين: حسن الملخ وسهى نعجة.

58. سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبَر، **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان، د. ت.، ج1، ص34. وينظر في ظاهرة الترتيب من تقديم وتأخير وغيره: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، ط 1، عالم المعرفة، جدة 1984، ص 88-96.

59. للمزيد من بيان عناية المتكلم واهتمامه بالمتقدِّم في الكلام، من استفهامٍ وإخبارٍ، واسمٍ وفعلٍ، يمكن الإفادة مما جاء عند: الجرجانيّ، عبد القاهر في كتابه: **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة، 1992م، ص 108 – 145.

60. السيرافي، أبو سعيد، **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: رمضان عبد التواب، ط3، دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة، 2013م،ج2، ص274.

61. **الكتاب**، ج1، ص37.

62. السابق نفسه، ج1، ص 37.

63. **الكتاب**، ج1، ص 224.

64. السابق نفسه،ج1، 224.

65. ينظر: **الكتاب**، ج1، ص 212.

66. السابق، ج3، ص169.

67. ابن هشام الأنصاري، أبو محمد عبد الله بن يوسف، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، مطبعة المدني، القاهرة،د. ت، ج1، ص 42.

68. **الكتاب**، ج3، ص169.

69. **السابق**، ج3، ص 169 _ 170.

70. السابق، ج1، ص253.

71. كان لكتاب حسن الملخ (رؤى لسانية في نظرية النحو العربي) أثر عام لا ينكر في ما أثبته البحث في جانب الاحتمالات الإعرابية لدى سيبويه.

72. **السابق**، ج1، ص305.

73. ينظر: ابن هشام، جمال الدين: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، دار الفكر، بيروت 1979، ص ص 166-171.

74. **مغني اللبيب**، مطبعة المدني ج1، ص 271.

75. السابق نفسه، ج1، ص 271.

76. **شرح كتاب سيبويه**، تحقيق: محمد عوني عبد الرؤوف، ج5، ص38.

77. الكتاب، ج1، ص 262.

78. **السابق نفسه**، ج1، ص 262.

79. ينظر: **الكتاب**، ج1، هامش ص 262.

80. ينظر: المصدر السابق، ج1، ص127.

81. السابق نفسه، ج1، ص127.

82. ينظر: الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى، **النُكَت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، قرأه وضبطه: يحيى مراد، نسخة إلكترونية، ص141.

83. الكتاب، ج1، ص138.

84. ينظر: العوادي، أسعد، **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن، 2011م، ص 90.

85. **الكتاب**، ج1، ص 150- 158.

86. **الكتاب**، ج1، ص151.

87. ينظر: السابق نفسه.

88. ينظر: **طبقات النحويين واللغويين**، ص 101- 110.

89. **تاريخ النحو العربي في المشرق والمغرب**، ص 132.

90. ينظر: الموسى، نهاد، **الأعراف: نحو اللسانيات الاجتماعية**، ص 145، والعيص، سائدة، **الوجهة الاجتماعية في منهج التحليل النحوي عند المبرّد في المقتضب**، ص 4.

91. ينظر: برهومة، عيسى، **اللغة والجنس، حفريات في الذكورة والأنوثة**، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن، 2002م، ص 30. وينظر: عبد العزيز، محمد حسن، **علم اللغة الاجتماعي**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة، 2009م، ص 272.

92. المبرِّد، أبو العباس محمد بن يزيد، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، د. ت.، ج3، ص 275.

93. ينظر: **الوجهة الاجتماعية في منهج التحليل النحوي عند المبرّد في المقتضب**، ص 7.

94. ينظر: المبرِّد، محمد بن يزيد، **الكامل في اللغة والأدب**، د.تح، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، د.ت، ج2، ص 5- 6، ص 40 – 48، ص132 – 134، ص 198 - 199، ص 219 – 221، ص 232 – 233، ص 376 – 378. وينظر: الخطيب، أبو الحسن عبد الله، **المبرِّد ودراسة كتاب الكامل**، تقديم: محمد مصطفى هدارة، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية، 1979م، ص 363 – 368.

95. ينظر: **المقتضب**، ج4، ص 44.

96. **السابق**، ج4، ص 45.

97. **السابق**، ج3، ص 228.

98. السابق نفسه.

99. السابق، ج 3، ص 264.

100. السامرائي، فاضل صالح، **معاني النحو**، ط2، شركة العاتك، القاهرة، 2003م ج4، ص 201.

101. ينظر: **الوجهة الاجتماعية في منهج التحليل النحوي عند المبرّد في المقتضب**، مرجع سابق، ص 13 - 14.

102. هو يعقوب بن إسحاق الكندي المترجم، من نسل الأشعث بن قيس (رضي الله عنه)، وكان عظيم المنزلة عند المأمون، وله نحو مائتي تأليف بين كتاب ورسالة في جميع العلوم. ينظر: الجاشية (1) من كتاب "دلائل الإعجاز" لعبد القاهر الجرجاني، تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة، د. ت.، ص 205.

103. الجرجاني، عبد القاهر، **دلائل الإعجاز**، تحقيق: محمود محمد شاكر، ط3، دار المدني، جدة، 1992م، ص 315.

104. ينظر: موسى، عطا، **ملامح تداولية في دراسات نهاد الموسى اللغوية، ضمن كتاب، آفاق اللسانيات: دراسات، مراجعات، شهادات تكريمًا للأستاذ الدكتور نهاد الموسى**، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2011م ص 438.

105. ينظر: أبو نواس، عمر محمد، **علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية**، المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مج7، ع2، نيسان، 2011م، ص 123.

106. ينظر: **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة**، ص 84.

107. **ملامح تداولية في دراسات نهاد الموسى اللغوية، ضمن كتاب، آفاق اللسانيات**، ص 438.

108. ينظر: حسان، تمام، **اللغة العربية معناها ومبناها**، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2001 ص 337، **ملامح تداولية في دراسات نهاد الموسى اللغوية، ضمن كتاب، آفاق اللسانيات**، ص

438، مقبول، إدريس، **البعد التداولي عند سيبويه**، عالم الفكر، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، مج33، ع1، سبتمبر، 2004م ص257.

109. **المقتضب**، ج 3، ص 215 - 216.

110. السابق، ج 2، ص318.

111. ينظر: الأنصاري، ابن هشام، **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، مطبعة المدني، القاهرة، د.ت.، ج2، ص 603 – 605. حسان، تمّام، **الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة**، د.ط، عالم الكتب، القاهرة، 2000م، ص 203. السعدني، مصطفى، **تأويل الشعر: قراءة أدبية في الفكر النحوي**، د.ط، منشأة المعار، الإسكندرية، 1992م، ص 74 – 75. وخليل، إبراهيم، **في اللسانيات ونحو النص**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن، 2007م، ص 192. وينظر كذلك في ظاهرة الحذف: عمايرة، خليل، **في نحو اللغة وتراكيبها**، مرجع سابق، ص 134-148.

112. دي سوسير، فردينان، **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز، مراجعة: مالك يوسف المطلبي، د.ط، بيت الموصل، 1988م، ص 95.

113. ينظر: **علم اللغة العام**، المرجع نفسه، ص 95.

114. ينظر: خليل، عبد المنعم، **نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية**، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية، 2007م، ص 85.

المصادر والمراجع

ابن أبي ربيعة، عمر. (1371هـ). **ديوانه**، بعناية محمد محيي الدين عبد الحميد، ط مطبعة السعادة.

ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد الدمشقي. (د.ت). **النشر في القراءات العشر**، دار الكتاب العربي.

ابن شقير، أبو بكر أحمد بن الحسن النحوي البغدادي. (1987م). **المحلّى في وجوه النصب**، تحقيق: فائز فارس، مؤسسة الرسالة - بيروت، ودار الأمل، الأردن.

ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (د.ت). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، مطبعة المدني، القاهرة، ، ج1.

ابن هشام ، جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف. (1979م). **مغني اللبيب عن كتب الأعاريب**، دار الفكر، بيروت.

ابن يعيش، موفق الدين. (د.ت). **شرح المفصل**، الطبعة المنيرية.

أبو الحسن الوراق، محمد بن عبد الله. (1999م). **علل النحو**، تحقيق ودراسة: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1.

أبو المحاسن الفضل بن محمد بن مسعر التنوخي المعري. (1981م). المتوفى سنة 442 هـ، **تاريخ العلماء النحويين من البصريين والكوفيين وغيرهم**، تحقيق عبد الفتاح محمد الحلو، **الكتاب**، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، د ط.

أبو نواس، عمر محمد. (2011م). علم المخاطب بين التوجيه النحوي والتداولية، **المجلة الأردنية في اللغة العربية وآدابها**، جامعة مؤتة، الكرك، الأردن، مج7، ع2، نيسان.

استيتية، سمير شريف. (2012م). **علم الأصوات النحوي ومقولات التكامل بين الأصوات والنحو والدلالة**، ط1، دار وائل، عمان، الأردن، ، ص 373- 376.

استيتية، سمير شريف. (2013م). الإعراب في العربية صوتيًا ودلاليًا بين القديم والحديث، (مقاربة لسانية)، **حوليات الآداب والعلوم الاجتماعية**، مجلس النشر العلمي، جامعة الكويت، الحولية 34، ص 99- 101.

الأسطى، عبد الله محمد. (1986م). **أبو عمرو بن العلاء اللغوي النّحوي ومكانته العلمية**، ط1، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع، الجماهيرية الليبية.

الأعلم الشنتمري، أبو الحجاج يوسف بن سليمان بن عيسى. (د.ت). **النُكَت في تفسير كتاب سيبويه وتبيين الخفي من لفظه وشرح أبياته وغريبه**، قرأه وضبطه: يحيى مراد، نسخة إلكترونية.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1985م). **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**، تحقيق: إبراهيم السامرائي، ط3، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن.

الأنباري، أبو البركات عبد الرحمن بن محمد. (1961م). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين: البصريين، والكوفيين**، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، ط4، دار إحياء التراث، القاهرة، 1961م.

برهومة، عيسى. (2002م). **اللغة والجنس، حفريات في الذكورة والأنوثة**، ط1، دار الشروق، عمان، الأردن.

البغدادي، عبد القادر بن عمر. (1979م). **خزانة الأدب ولبّ لباب لسان العرب**، الهيئة المصرية العامة للكتاب.

الجاحظ، أبو عثمان عمرو بن بحر. (2009م). **البيان والتبيين**، قدّم له وبوبه وشرحه: علي أبو ملحم، د.ط، منشورات وزارة الثقافة، عمان، الأردن، مج 1، ص 91- 99.

الجرجانيّ، عبد القاهر. (1992م). **دلائل الإعجاز**، قرأه وعلّق عليه: محمود محمد شاكر، ط3، مطبعة المدني، القاهرة، دار المدني، جدة،.

الجرجانيّ، عبد القاهر. (د. ت). دلائل الإعجاز تصحيح وتعليق: محمد رشيد رضا، المكتبة التجارية، مكة المكرمة.

حسان، تمّام. (2000م). **الأصول، دراسة إبستيمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، النحو، فقه اللغة، البلاغة**، د.ط، عالم الكتب، القاهرة.

حسان، تمّام. (2001م). **اللغة العربية معناها ومبناها**، د.ط، دار الثقافة، الدار البيضاء، 2001.

الحلواني، محمد خير. (1983م). **أصول النحو العربي**، ط2، الناشر الأطلسي، الرباط.

الخطيب، أبو الحسن عبد الله. (1979م)**. المبرِّد ودراسة كتاب الكامل**، تقديم: محمد مصطفى هدارة، د.ط، الهيئة المصرية العامة للكتاب، الإسكندرية.

خليل، إبراهيم. (2007م). **في اللسانيات ونحو النص**، ط1، دار المسيرة، عمان، الأردن.

خليل، عبد المنعم. (2007م). **نظرية السياق بين القدماء والمحدثين، دراسة لغوية نحوية دلالية**، ط1، دار الوفاء، الإسكندرية،.

دي سوسير، فردينان. (1988م). **علم اللغة العام**، ترجمة: يوئيل يوسف عزيز. مراجعة: مالك يوسف المطلبي، د.ط، بيت الموصل.

ذو الرمة. (1919م). **ديوانه**، تحقيق كارليل هنري هيس، كمبردج.

روبول، آن و موشلار، جاك**.** (1998م). **التداولية اليوم: علم جديد في التواصل**، ترجمة سيف الدين دغفوش، ومحمد الشيباني، دار الطليعة للطباعة والنشر، بيروت.

الزُبيدي، أبو بكر محمد بن الحسن**.** (1984م). **طبقات النحويين واللغويين**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط2، دار المعارف، القاهرة.

الزركلي، خير الدين بن محمود. (2002م). **الأعلام**، ط 15، دار العلم للملايين.

السامرائي، فاضل صالح. (2003م). **معاني النحو**، ط2، شركة العاتك، القاهرة، ج4.

السعدني، مصطفى. (1992م). **تأويل الشعر: قراءة أدبية في الفكر النحوي**، د.ط، منشأة المعار، الإسكندرية، ص 74 – 75.

السكاكي، أبو يعقوب يوسف بن أبي بكر محمد بن علي. (1987م). **مفتاح العلوم**، تحقيق: نعيم زرزور، ط2، دار الكتب العلمية، بيروت لبنان، ص 168 ـ 169.

سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قَنبَر (د.ت). **الكتاب**، تحقيق: عبد السلام هارون، ط1، دار الجيل، بيروت، لبنان.

السيرافي، أبو سعيد. (2013م). **شرح كتاب سيبويه**: تحقيق: رمضان عبد التواب، ط3، دار الوثائق والكتب القومية، القاهرة.

السيرافي، أبو سعيد. (2013م). **شرح كتاب سيبويه**: تحقيق: محمد عوني عبد الرؤوف.

السيوطي، عبد الرحمن بن أبي بكر. (2005م). **تحفة الأديب في نحاة مغني اللبيب**، دراسة وتحقيق: حسن الملخ وسهى نعجة، ط1، ج2، عالم الكتب، إربد، الأردن، ص 586 - 589.

الشاطبي، أبو إسحاق إبراهيم بن موسى. (1999م). **الموافقات في أصول الشريعة**، تحقيق: خالد عبد الفتاح شبل، د. ط، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

عبد العزيز، محمد حسن. (2009م). **علم اللغة الاجتماعي**، ط1، مكتبة الآداب، القاهرة.

عمايرة، خليل. (1984). **في نحو اللغة وتراكيبها**، ط 1، عالم المعرفة، جدة، ص 88-96.

العوادي، أسعد. (2011م). **سياق الحال في كتاب سيبويه دراسة في النحو والدلالة**، ط1، دار الحامد، عمان، الأردن.

العيص، سائدة. (د.ت). **الوجهة الاجتماعية في منهج التحليل النحوي عند المبرّد في المقتضب**.

الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد. (1974م). **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط 2، جامعة بنغازي.

الفارقي، أبو نصر الحسن بن أسد. (1980م). **الإفصاح في شرح أبيات مشكلة الإعراب**، تحقيق: سعيد الأفغاني، ط3، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان.

الفرزدق، همام بن غالب. (1992م). **ديوانه**، قدّم له وشرحه: مجيد طراد، ط1، ج1، دار الكتاب العربي، بيروت، لبنان،.

القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. (1986م). **إنباه الرواة على أنباه النُحاة**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، ط1، ج2، دار الفكر العربي، القاهرة، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، لبنان.

المبرِّد، محمد بن يزيد. (د.ت). **الكامل في اللغة والأدب**، د.تح، مؤسسة المعارف، بيروت، لبنان، ج2.

المبرِّد، محمد بن يزيد. (1994م). **كتاب المقتضب**، تحقيق محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، ج 1 القاهرة.

المرزباني، أبو عبد الله محمد بن عمران بن موسى. (1995م). **الموشح في مآخذ العلماء على الشعراء**، تحقيق: **محمد حسين شمس الدين**، ط 1، دار الكتب العلمية.

مصطفى، إبراهيم، وآخرون. (1972م). **المعجم الوسيط**، ط2، المكتبة الإسلامية، إستانبول، تركيا.

مقبول، إدريس. (2004م). البعد التداولي عند سيبويه، **عالم الفكر**، المجلس الوطني للثقافة والآداب، الكويت، مج33، ع1، سبتمبر.

الملخ، حسن. (2016م). **رؤى لسانية في نظرية النحو العربي**، دار الشروق، عمان.

الملخ، حسن. (2002م). **التفكير العلمي في النحو العربي**، دار الشروق، عمان، ط1.

الملخ، حسن و نعجة، سهى. (2012م). المحظورات النحوية في اللغة العربية، **مجلة (دراسات)**، العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 39، العدد 2.

موسى، عطا. (2011م). **ملامح تداولية في دراسات نهاد الموسى اللغوية**، ضمن كتاب، آفاق اللسانيات: دراسات، مراجعات، شهادات تكريمًا للأستاذ الدكتور نهاد الموسى، إشراف وتحرير: هيثم سرحان، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان.

الموسى، نهاد. (د.ت). **الأعراف: نحو اللسانيات الاجتماعية**.

النابغة الذبياني. (1876م). **ديوانه**، (ضمن: هذا مجموع مشتمل على خمسة دواوين...)، المطبعة الوهبية، 1293هـ.

ولد اباه، محمد المختار. (2008م). **تاريخ النحو في المشرق والمغرب**، دار الكتب العلمية، سنة النشر 1429هـ، ط2.